الطَّبلاوِيُّ وكتابُهُ (طالِعُ السَّعدِ)

(دراسةٌ وصفِيَّةٌ تحليليةٌ)

إعداد

د. هشام البلتاجي

الأستاذُ المُشارِك بكليةِ اللغةِ العربيَّةِ وآدابِها جامعة أمِّ القُرَى

المستخلص:

الشيخ منصور الطبلاوي من علماء القرنين العاشر والحادي عشر، وكتابُهُ (طالعُ السَّعدِ) الذي شرح فيه شرح التصريفِ العِزِّي للتفتازاني مثالٌ صادقٌ للتصنيف في تلك الفترة – خاصة النحوي والصرفي منه – والذي اتسم بالموسوعية ، فلا يكاد يخلو شرح أو تخلو حاشية من كثير من الاستطرادات والاعتراضات والردود المنطقية والفلسفية والبلاغية والوضعية وغيرها، وهذه دراسة وصفية تحليلية للشرح تستجلي جوانبه كافَّةً؛ لاستظهار شخصيَّةِ مؤَلِّفِه فيهِ.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون من تمهيدٍ وثمانية مباحثٍ وخاتمة:

التمهيدُ - الطبلاوي (السِّيرةُ والمسيرةُ):

تحدثت فيه عن : اسمه ، نسبه ، لقبه ، نشأته وحياته ، ثقافته ، شيوخه ، تلامذته، آثاره ، وفاته .

المبحث الأول : تحقيق اسم الكتاب ونسبته .

المبحث الثاني - السمات العامة للشرح :

المبحث الثالث - موقف الطبلاوي من السعد.

المبحث الرابع – موقفه من أصول النحو :

المبحث الخامس – مصادره :

المبحث السادس – أثره في الخالفين :

المبحث السابع – الاختيارات والاعتراضات :

المبحث الثامن – بعض الهنات في الشرح :

ثم ذيلت البحث بخاتمة بينت فيها أهم النتائج التي توصل إليها الباحث.

الكلمات المفتاحية: الطبلاوي – طالع السعد – التفتازاني – الزنجاني – التصريف العزي.

Research Summary

Sheikh Mansour al-Tablawi of the scholars of the tenth and eleventh centuries, and his book (Read Saad) in which he explained the explanation of the discharge Izzi Taftazani is a sincere example of classification in that period – especially grammatical and morphological of it – which was characterized by encyclopedic, there is hardly an explanation or devoid of a footnote of many digressions, objections and logical responses, philosophical, rhetorical, positivist and others, and this is a descriptive analytical study of the explanation that clarifies all its aspects;

The nature of the research required that it be a preface, eight sections and a conclusion:

Preface - Tablawi (biography and career):

In it, I talked about: his name, lineage, surname, upbringing and life, culture, elders, students, effects, and death.

The first topic: achieving the name of the book and its ratio.

The second topic - the general features of the explanation:

The third topic - the position of Tablawi of Saad.

The fourth topic – his position on the origins of grammar:

The fifth topic - its sources:

The sixth topic - its impact on the Khalafeen:

Section Seven – Choices and Objections:

Section VIII – Some weaknesses in the explanation:

Then appended the research with a conclusion in which I showed the most important findings of the researcher.

Keywords: Tablawi – Read Saad – Taftazani – Zanjani – Azzi TASREEF.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ المقدمــة ﴾

الحمد لله الذي علم بالقلم ، علم الإنسان ما لم يعلم ، وأصلي وأسلم على من بعثه الله معلماً ، وأسأله – تعالى – الهداية والرشاد ، والتوفيق والسداد .

وبعـــد

فإنه ما خلفه أسلافنا من تراث مجيد في شتى ميادين المعرفة – ليعد مفخرة لنا نحن العرب والمسلمين ، فحرى بنا أن نقف أمام هذا الحشد العظيم وقفة الإجلال والإكبار والامتنان .

ومن الوفاء لأولئك السلف الصالح إحياء ما تركوه ، ونفض ما تراكم عليه من غبار السنين ؛ لذا فقد صح العزم لدي أن أشارك بجهد متواضع في هذا المجال .

وكتاب ﴿ طالع السعد للشيخ منصور الطبلاوي ﴾ قد اجتمعت فيه أسباب عدة ليكون مائدة للبحث – منها :

أولاً : أنه كتاب صرفي ، والصرف كما يقول ابن جني : " علم يحتاج إليه جميع أهل العربية أتم حاجة ، وبهم إليه أشد فاقة ؛ لأنه ميزان العربية ، وبه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها ، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به ، وقد يؤخذ جزء من اللغة كبير بالقياس ، ولا يوصل إلى ذلك إلا من التصريف . "(1)

ثانياً : ما ناله " التصريف العزي " من حظوة بين العلماء ،جعلتهم يقبلون عليه شرحاً وتحشية (2) ، كذلك قدر مصنفه الإمام الزنجاني الذي نعته التفتازاني في مقدمة شرحه بـ" الإمام الفاضل، العالم العامل، قدوة المحققين، عز الملة والدين"(3).

ثالثاً : أن ذلك الشرح – أعني طالع السعد – قائم على كتاب للسعد التفتازاني وهو من هو ؟ !!! الإمام العلم

([1]) المنصف / 31 ، ومثل ذلك قال ابن عصفور في الممتع 1 / 27 ، 28 .

([2]) انظر : في ذلك ص5 .

([3]) شرح مختصرالتصريف العزى 23

، قال عنه ابن حجر (4) : " له من التصانيف في أنواع العلوم الذي تنافس الأئمة في تحصيلها والاعتناء بها ، وكان قد انتهت إليه معرفة علوم البلاغة بالمشرق ، بل بسائر الأمصار ، ولم يكن له نظير في معرفة هذه العلوم " .

ولا شك أن علماً كهذا ، أنتج للعربية تراثاً لغوياً ظل الجميع عيالاً عليه حتى يوم الناس هذا – لحرى بأن تكون مصنفاته وآراؤه مجالاً خصباً للبحث والدرس ، ولعل الطبلاوي قد فطن لذلك ، فأراد أن يكتب اسمه بحروف من نور عندما يوضع مع اسم التفتازاني في قرن .

رابعاً : أن الطبلاوي قد عاش في القرنين العاشر والحادي عشر الهجريين ، وتلك كانت فترة ركود في الحياة العلمية على اختلاف مشاربها ومعالمها فـ " لم يكن القرن العاشر قرن الابتكار والاختراع في العلوم والفنون والأصالة العلمية، والنظر الدقيق الذي يتسم بالاجتهاد والتدوين الجديد للعلوم ، والزيادات ذات القيمة العلمية الكبيرة ؛ فإن هذه الميزات إنما تتجلي بوضوح إلي منتصف القرن الثامن الهجري ؛حيث ظهر نوابغ الرجال والعبقريون في فنون كثيرة ،وخلفوا لنا في علوم الحديث والأصول والكلام وأسماء الرجال والعربية آثارا عظيمة "(5) ولم تكن العلوم اللغوية بأحسن حالاً من أخواتها ، فقد أصابها ما أصاب غيرها من ضعف وتراجع ، فأردت أن يكون هذا الكتاب للشيخ منصور الطبلاوي دليلاً على أننا – والحالة هذه – لم نعدم بين الفينة والفينة أئمة وعلماء – وإن لم تكن لهم آثار من ناحية الإبداع والتجديد ، فكانت أغلب مؤلفاتهم تلخيص مطولات ، أو حواشي على الشروح – إلا أن جهودهم في تلك الآونة كانت منصبة في اتجاه المحافظة على ما بقى بين أيديهم من التراث الإسلامي، بعدما ضاع أو فقد نتيجة ما حل بالعالم الإسلامي من نكبات سياسية وعسكرية ، على أيدي التتار في المشرق ، والفرنجة في المغرب ، فقدموا بهذا صنعاً جليلاً ، وكانوا منحاً في أيام كلها محن (6) .

خامساً : أن طالع السعد يعد مثالاً صادقاً للتصنيف في تلك الفترة – خاصة النحوي والصرفي منه – والذي اتسم بالموسوعية ، فلا يكاد يخلو شرح أو تخلو حاشية من كثير من الاستطرادات والاعتراضات والردود المنطقية والفلسفية والبلاغية والوضعية وغيرها ، التي أضافت إلى المؤلفات ، وساعدت على إيضاح بعض العناصر تارة ، وأضرت ببعضها تارة أخرى ، فأردت أن يكون طالع السعد – إضافة إلى ما حقق من

---

(4) الدرر الكامنة 4 / 350 .

(5) انظر: رجال الفكر والدعوة في الإسلام 35/3

(6) انظر تفصيل ذلك في : نشأة النحو للطنطاوي / 178 ، 179 ، دور نحاة القرن العاشر في حفظ التراث / 12.

مصنفات تلك الحقبة – تأريخاً عملياً لحال التصنيف بها .

﴿خطة البحث ﴾

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون من تمهيدٍ وثمانية مباحثٍ وخاتمة:

التمهيدُ – الطبلاوي (السِّيرةُ والمسيرةُ):

تحدثت فيه عن : اسمه ، نسبه ، لقبه ، نشأته وحياته ، ثقافته ، شيوخه ، تلامذته، آثاره ، وفاته .

المبحث الأول : تحقيق اسم الكتاب ونسبته .

المبحث الثاني – السمات العامة للشرح :

المبحث الثالث – موقف الطبلاوي من السعد.

المبحث الرابع – موقفه من أصول النحو :

المبحث الخامس – مصادره :

المبحث السادس – أثره في الخالفين :

المبحث السابع – الاختيارات والاعتراضات :

المبحث الثامن – بعض الهنات في الشرح :

ثم ذيلت البحث بخاتمة بينت فيها أهم النتائج التي توصل إليها الباحث.

وبعدُ ،،،، فعذراً إن ندَّ القلمُ عند صواب ابتغيته ، أو تورط في خطأ اجتنبته ، فما قصدت الخطأ ولا أردت التقصير ، أسأل الله ﷻ أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم ، وأن ينال الرضا والقبول ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الباحث

د/ هشام السعيد البلتاجي

التَّمهيدُ

الطبلاوي (السِّيرَةُ والمَسيرةُ) [7]

اسمه ونسبه :

هو الشيخ منصور بن محمد أبو النصر ، سبط [8] شيخ الإسلام ناصر الدين محمد بن سالم الطبلاوي ، ويلقب بزين الدين [9] .

والطبلاوي نسبة إلى طبلاوة [10] قرية بالوجه البحري من قرى محافظة المنوفية بمصر ، وقيل [11] : اسمها طبلية ، قال الزبيدي [12] : " والعامة تقول : "طبلوهه " [13] .

نشأته وحياته :

الشيخ منصور منوفي الأصل ، غير أن ولادته كانت بالقاهرة ، ولم تشر كتب التراجم إلى تاريخ معين لها – أما عن نشأته فكانت بالقاهرة أيضاً ، ولا شك أن البيئة العلمية التي نشأ فيها شيخنا الطبلاوي تركت أثراً طيباً في شخصيته وحياته العلمية، فوالده أبو النصر الطبلاوي كان له الفضل في تعليمه العربية [14] ، كما أن جده محمد بن سالم والذي قيل عنه: إنه " من علماء الشافعية بمصر ، وانفرد في كبره بإقراء العلوم الشرعية وآلاتها كلها حفظاً ، ولم يكن في مصر أحفظ لهذه العلوم منه " [15] – قد أثر في حفيده أيضاً ، فنجده قد حفظ القرآن الكريم برواياته واشتغل بعلوم الشرع والمعقولات ، وأخذ الفقه عن الشمس الرملي

([7]) انظر في ترجمته : خلاصة الأثر 385/3 ، كشف الظنون 1798/2 ، 1970 وغيرها ، هدية العارفين 475/2 ، إيضاح المكنون 263/1 ، معجم المؤلفين 15/13 ، الأعلام 300/7 ، بروكلمان 19/8 .

([8]) السبط والسبطان والأسباط خاصة الأولاد ، وقيل : السبط ولد الابن والابنة . انظر : التهذيب واللسان "سبط "

([9]) انفرد بذلك حاجي خليفة . انظر : كشف الظنون 1798/2 .

([10]) انظر : الضوء اللامع 212/11 .

([11]) انظر : الأعلام 134/6 .

([12]) تاج العروس " طبل " .

([13]) وهي الآن تابعة لمركز " تلا " .

([14]) انظر : خلاصة الأثر 385/3 .

([15]) الأعلام 134/6 ، وانظر : معجم المؤلفين 17/10 .

، والعربية عن أبي النصر الطبلاوي [16] ، ولازم في العلوم النظرية المحقق الشهاب بن قاسم العبادي ، وبه تخرج ، وببركته انتفع وحصل وجمع وأفتى ودرس ، ولازمه بعده جل تلامذته [17] .

ثقافته :

إن الناظر لما كتب له البقاء من مصنفات الطبلاوي وما فيها من مادة علمية ثرة، ثم إلى ما أتحفتنا به كتب التراجم من أسماء مصنفات للشيخ، يمكن أن نلمح في ثقافته ظواهر مميزة منها[18] :

أولاً – الاتساع :

يتمثل ذلك في هذا الكم الهائل من المعلومات والآراء والأقوال والردود والاحتمالات والتعليلات والاستطرادات المبثوثة في كتبه ، حتى ليخيل لقارئه أنه متخصص في العلم الذي يقرأ له فيه ، يقول المحبي [19] : " إنه تفرد في إتقان كل منها ، وقلما يوجد فن من الفنون العلمية إلا وله فيها الملكة القوية" .

ثانياً – الشمول :

حيث شملت ثقافته معظم العلوم النظرية المعروفة في عصره إما تعلماً أو تصنيفاً ، جاء في خلاصة الأثر [20] " برع في التفسير والحديث والفقه والنحو والتصريف والمعاني والبيان والكلام والمنطق والأصول وغيرها من العلوم ".

ثالثاً – العمق :

ويشهد له قدرته الفائقة على تمثل آراء العلماء والنظر فيها بعين باصرة ، وفكر متأمل ، مختاراً أو معترضاً أو مؤصلاً أو مهذباً أو معلقاً .

وإذا ما نظرنا إلى ثقافة الطبلاوي من جهة أخرى لوجدناها تقوم على دعائم ثلاثة هي :

أولاً – الدعامة اللغوية : وتمثلها كتبه في النحو والصرف والبلاغة ، وما فيها من ثروة لغوية متكاملة في

([16]) لم أعثر له على ترجمة .

([17]) انظر : خلاصة الأثر 385/3 ، 386 ، معجم المؤلفين 15/13 ، الأعلام 300/7 .

([18]) انظر في الظواهر والدعائم – شرح الفريد – مقدمة المحقق / 78 وما بعدها .

([19]) خلاصة الأثر 385/3 .

([20]) السابق – نفس الصفحة .

المفردات والتراكيب والأساليب والنصوص والشواهد .

ثانياً – الدعامة الدينية : ويمثلها علمه ومصنفاته في التفسير والحديث والفقه والقراءت والأصول .

ثالثاً – الدعامة العقلية : ويمثلها علمه ومصنفاته في المنطق والكلام والفلسفة والوضع .

شيوخه :

تلمذ الشيخ الطبلاوي لجلة من علماء عصره ، ومنهم :

1 – إبراهيم بن عبد الرحمن العلقمي الشافعي كان حياً قبل 911هـ [21].

2 – شهاب الدين أبو العباس أحمد بن أحمد بن حمزة الرملي الأنصاري الشافعي، توفى في بضع وسبعين على خلاف. [22]

3 – شهاب الدين أحمد بن قاسم العبادي الشافعي، توفى سنة أربع وتسعين وتسعمائة [23] .

تلامذته :

كما تلمذ على الطبلاوي خلق كثير منهم :

1 – زكريا بن إبراهيم بن عبد العظيم بن أحمد أبو يحيى المقدسي الحنفي، كانت وفاته في سنة خمس وثلاثين وألف [24] .

2 – أحمد بن أحمد المصري الملقب الشهاب الدواخلي، كانت وفاته غرقاً وهو يقرأ القرآن سنة خمس وخمسين وألف [25] .

3 – محمد بن أحمد الملقب بشمس الدين الخطيب الشوبري الشافعي المصري، توفى في سنة تسع

([21]) معجم المؤلفين 45/1 .
([22])انظر : شذرات الذهب 395/8 ، معجم المؤلفين 147/1 .
([23]) انظر : شذرات الذهب 434/8 ، معجم المؤلفين 48/2 ، 49 .
([24]) انظر : خلاصة الأثر 172/2 .
([25]) السابق 173/1 ، 174 .

وستين وألف [26] .

4 – إبراهيم بن محمد بن عيسى المصري الشافعي، توفى في رمضان سنة تسع وسبعين وألف [27] .

آثـاره :

صنف الطبلاوي في كثير من العلوم ، ومن أهم ما صنف :

1- تحفة اليقظان في ليلة النصف من شعبان [28] .
2- حاشية على شرح المنهاج [29] .
3- حمسن الوفا بزيارة المصطفى [30] .
4- السر القدسي في تفسير آية الكرسي [31] .
5- شرح القواعد [32] .
6- طالع السعد [33] .
7- العقود الجوهرية في حل ألفاظ الأزهرية [34] .
8- فيض الوهاب شرح منهج الطلاب [35] .
9- المسترضى في الكلام على تفسير قوله – تعالى[36] – **﴿ ولسوف يعطيك ربك فترضى ﴾**[37] .

([26])خلاصة الاثر 2 / 357 .
([27]) السابق 45/1 ، 46 ، معجم المؤلفين 103/1 .
([28]) انظر : هدية العارفين 475/2 ، إيضاح المكنون 263/1 ، الأعلام 300/7 .
([29]) انظر : الأعلام 300/7 ، بروكلمان 196/8 .
([30]) انظر : هدية العارفين 475/2 ، الأعلام 300/7 ، بروكلمان 196/8 .
([31]) مخطوط بالمكتبة الأزهرية تحت رقم { 1412 } حليم ، 32913.
([32]) أحال عليه في طالع السعد 136 / ب ، ولا أعرف مضمونه .
([33]) هو المراد تحقيقه .
([34]) وقد حقق في رسالتي ماجتسير الجزء الأول للباحث / خالد سماحة ، والجزء الثاني للباحث محمد بردع ، والراسلتان مخطوطتان في كلية اللغة العربية بالمنصورة ، وعندي نسخة منهما .
([35]) أحال عليه في طالع السعد انظر: 273 / أ ،
([36]) الضحى / 5 .
([37]) انظر الأعلام 300/7 ، وقد أحال عليه في طالع السعد 190 / أ .

10- مطلع بدور الفوائد ومنبع جواهر الفرائد على شرح العقائد للنسفى[38] ، وسماه هو تعليق الفرائد على شرح العقائد [39] .

11- منهج التيسير إلى علم التفسير [40] .

12- نظم عقيدة النسفي [41] .

13- نظم في الاستعارات وشرحها [42] .

14- نظم نخبة الفكر في علم الأثر لابن حجر [43] .

15- هداية القارئ [44] .

وفاته :

ظل الطبلاوي مشتغلا بالعبادة والإفادة حتى كانت وفاته بالقاهرة يوم الثلاثاء ، رابع عشر ذي الحجة سنة أربع عشرة بعد الألف .

وتجد الإشارة إلى أن صاحب كشف الظنون ذكر في موضع من كتابه [45] أن وفاته كانت سنة ست وخمسين وتسعمائة ، وهذا مما لم أقف عليه لغيره ، فقد خالف فيه جميع من ترجموا للطبلاوي ، أضف إلى ذلك أنه قد ذكر في موضع آخر [46] أنه قد فرغ من رسالته : السر القدسي في تفسير آية الكرسي ، في شوال سنة سبع وتسعين وتسعمائة ، فبين الموضعين تباين واضح .

([38]) انظر : كشف الظنون 1147/2 ، هدية العارفين 475/2 ، معجم المؤلفين 15/13 .

([39]) طالع السعد 4 / أ .

([40]) انظر : كشف الظنون 1970/2 ، هدية العارفين 475/2 ، الأعلام 300/7 .

([41]) انظر : الأعلام 300/7 ، بروكلمان 196/8 .

([42]) النظم مخطوط بالمكتبة الأزهرية تحت رقم { 1131} ، 53503 مجاميع ، والشرح مخطوط بالمكتبة الأزهرية – أيضاً – تحت رقم { 1775} عروسي ، 42507 .

([43]) انظر : كشف الظنون 1938/2 ، هدية العارفين 457/2 .

([44]) انظر : هدية العارفين 475/2 ، إيضاح المكنون 721/2 .

([45])انظر : كشف الظنون 890/1 .

([46]) كشف الظنون 1 / 988 .

المبحث الأول

تحقيق اسم الكتاب ونسبته

أولاً : تحقيق اسم الكتاب :

صرح الطبلاوي في مقدمته باسم كتابه حيث قال :[47] " وسميته طالع السعد" ، وذكره بهذا الاسم حاجي خليفة [48] ، وذكره عبد القادر البغدادي بـ " الطالع السعد " [49] هكذا بالألف واللام ، وذكره الباقون ممن ترجموا له باسم " شرح الطبلاوي على شرح العزي للتفتازاني " [50] ، وقد اعتمدت تسمية صاحب الكتاب .

ثانياً : تحقيق نسبة الكتاب للطبلاوي :

تواترت أدلة كثيرة على نسبة هذا الشرح للشيخ منصور الطبلاوي ، ومن تلك الأدلة :

1- ما جاء على ورقة الغلاف في نُسَخِهِ المَخطوطةِ من نسبته للشيخ منصور .
2- ذكر جميع من ترجم للطبلاوي هذا الكتاب منسوباً إليه .
3- أحال الطبلاوي في شرحه على كتبه الأخرى من ذلك قوله [51] " كما بينته في تعليق الفرائد على شرح العقائد ، وقوله [52] " كما بينته في شرح منظومتي في أقسام الاستعارة " ، وقوله[53] " كما بينته في شرح الأزهرية"، وكلها كتب مقطوع بنسبتها للطبلاوي.
4- النصوص المنقولة في كتب لاحقين له منسوبة إليه موجودة بفصها ونصها في " طالع السعد [54].

([47]) طالع السعد 1 / أ ، وجاء تحت هذا العنوان كتاب آخر لمصنف آخرهو : طالع السعد الرفيع في شرح نور البديع على نظم البديع المتضمن لمدح الحبيب الشفيع ، وهو للشيخ عبد الحميد قدس بن محمد : المدرس بالمسجد الحرام من علماء القرن الرابع عشر على بديعية نظمها في أنواع البديع ، طبع المطبعة اليمنية عام 1321 هـ .

([48]) كشف الظنون 2 / 114 .

([49])هدية العارفين 2 / 475 .

([50]) انظر : خلاصة الأثر 386/3 ، معجم المؤلفين 15/13 ، الأعلام 300/7 .

([51]) طالع السعد 4 / أ .

([52]) السابق 15 / أ .

([53]) السابق 265 / ب .

([54]) انظر : أثره في الخالقين .

المبحث الثاني

السمات العامة للشرح

طالع السعد شرح ممزوج[55]، داخل الطبلاوي فيه بين ألفاظه وألفاظ شرح السعد، ومزج بينهما حتى صارا أسلوباً متكاملاً مترابطاً ، وقد تجلت فيه بعض السمات العامة التي يمكن إيضاحها فيما يلي:

أولاً – سهولة اللفظ:

فكانت القاعدة لدى الطبلاوي تتميز بالتقريرية المباشرة التي لا تجنح إلى الإغراب أو التعقيد ، فلا ترى عنده ما قد يستغلق على الفهم إلا نادراً عندما يستطرد في ذكر القضايا المنطقية .

غير أنه تجدر الإشارة إلى أنه كان دائماً ما يحاول أن يحد من تلك التقريرية في حديثه حتى لا يصاب متلقيه بالملل ، من خلال ذلك الحوار الذي دائماً ما كان يتمثله مع قارئه من مثل : فإن قيل : ... قلت ، فإن قلت : ... قلت [56] ، ومن خلال بعد لزماته الأسلوبية الموجهة لقارئه من نحو : فتأمل [57] ، فليتأمل [58] .

ثانياً : العناية بالتعليل :

فلم يترك الطبلاوي شاردة ولا واردة في شرحه إلا وعلل لها ، حتى ماأورده التفتازاني من علل شرحها هو وزادها جلاء ، ولأهمية تلك القضية في الفكر اللغوي عامة ، وفي الفكر الصرفي خاصة أفردت لها حديثاً خاصاً [59] .

ثالثاً : الميل إلى التحقيق :

وأعني بالتحقيق هنا ما نعرفه اليوم ، وقد تجلى ذلك في أمور عدة .

1 – الاهتمام بالضبط :

([55]) انظر : العقد البهي / 85.
([56]) انظر : طالع السعد (5 / 1) ، (9 / أ) ، (197/ 2) وغير ذلك .
([57]) انظر : السابق (21 / أ) ، (235 / ب) .
([58]) السابق : (184 / ب) ، (187 / أ) .
([59]) انظر : مبحث العلة وأنواعها.

للضبط أثر كبير في صون اللغة عن التحريف والتصحيف ، وحفظ صور الألفاظ ، ووقاية المعاني من التحول والتبديل [60] ، حتى قيل [61] : " إن أكثر أصول اللغة إنما يقل الانتفاع به ويعسر لعلتين :

إحداهما : عسر الترتيب بالنسبة إلى الأعم الأغلب .

والثانية : قلة الضبط فيها بالموازنين المشهورة ، وقلة التنصيص على أنواع الحركات اعتماداً من مصنفيها على ضبطها بالشكل ".

أما الطبلاوي فقد كان معنياً بالضبط أيما عناية ، سواء أكان بالنص أم بالمثال أم بالوزن .

فضبط بالنص على حركاته نحو : "(**زهر**) بفتحتين ، واحده زهرة بفتح فسكون" [62] ، وضبط بالمثال نحو : "(**حبر**) كعنب ، جمع الحبرة كالعنبة "[63] ، وضبط بالثلاثة – النص والوزن والمثال – نحو : "(**لغى**) كعصى وزنه " فعل " بفتح الفاء والعين "[64] .

2 – مقابلة النسخ :

وذلك أمر شاع في الشرح ، وكثيراً ما كان يكتفي بمجرد المقابلة وإثبات الاختلاف بين النسخ نحو : "(**المتظاهرة**) أي المتعالية في الظهور ... أو المتناصرة ... وفي نسخ : المتظافرة بظاء معجمة" [65] .

وقد يقارن ويثبت الاختلاف ويحكم على ما وجده في بعض النسخ ، أو يجعله منطلقاً لترجيح رأي معين نحو : "(**لأنه مخرجها**) مصدر ميمي ، أي خروجها **(من أقصى الحلق)** ويجوز كون اسماً لمكان الخروج ، و " من " التي بعده للتبعيض ، قاله الشيخ ، وفي نسخة إسقاط من ، وعليه يتعين هذا الوجه " [66] ، ونحو قوله في المضارع : "(**الذي يكون في أوله إحدى الزوائد**) كذا في بعض النسخ ، والأوضح

([60])كتب خلق الإنسان : دراسة توثيقية لغوية مقارنة – ص 170 .

([61]) مقدمة مختار الصحاح (ط) .

([62]) طالع السعد (3 / ب) ، وانظر : 62 / أ .

([63]) السابق 4 / أ .

([64]) السابق 3 / أ .

([65]) السابق 5 / ب .

([66])طالع السعد 72 / ب .

إسقاطها ؛ لأن الأول ليس ظرفاً بمعنى مع [67] " .

3 – التعليق على النصوص :

فقد كان الطبلاوي ذا شخصية مؤثرة في نصه المنقول ؛ فلا يكتفي فيه بمجرد النقل ، فنجده كثير ما كان يجيب عما توقف فيه غيره من نحو قوله [68] : " وقد توقف شيخنا في جواب الشارح مع قول ابن الحاجب : أن : نعم وبئس وضعا لإنشاء المدح والذم ، انتهى . ويجاب بأن المراد أنه وضع لذلك بوضع ثان ، فهو حقيقة عرفية ، والأول لغوية " .

وقد يدفع ما قد يتوهم من ظاهر النص المنقول كقوله [69] : " وعبارة الجاربردي ، وإن كان عين الماضي مكسوراً ، فالمضارع مفتوح العين تخفيفاً ... وما جاء منه على " يفعل " بالكسر مع صحة الفاء تحليل ... مع أنه يجوز الوجهان ... انتهى ، قال : وقد يتوهم من قوله : مع أنه يجوز فيه الوجهان – اختصاص جوازهما بالمذكورات ، وليس كذلك ، والتفصيل ... " .

التوثيق :

ويشمل ذلك توثيق ما ينقله من آراء بنسبته غالباً – إلى صاحبه فقط ، أو إلى صاحبه مع كتابه أحياناً ، وذلك في الشرح أكثر من أن يحصى ، ويشمل ذلك أيضاً توثيق الآراء الواردة فيما ينقله من نصوص والتي لم يشر أصحاب النصوص إليه ، مثال ذلك قوله [70] " وكذا ما نقله عن بعض المحققين ، فيكون قوله : باقياً مبتدأ ، خبره : على حروفه الأصلية ... ثم قال : وقد أراد بذلك البعض المحقق الهندي ، فإن عبارته في شرح الكافية ... " .

وقال أيضاً [71] : " قال الشيخ : فمن العجائب – يعني الفاضل الغزي – أنهما متحالفان " .

5 – الدقة في النقل :

([67]) السابق 172 / أ .
([68]) السابق 145 / ب .
([69]) السابق 77 / ب .
([70]) طالع السعد 153/أ .
([71]) طالع السعد100/ب

فكان دائماً ما يحدد بداية النقل بنحو قوله : قال الشيخ ، قال شيخنا : قال الغزي ، ونهايته بقوله . انتهى ، ولا تكاد تخلو صفحة من صفحات الشرح من ذلك.

6 – التعليق على الشواهد [72] :

فكان في أبيات الشعر ينسبها إلى قائلها ، ويكمل أنصافها ، ويجلي معاني مفرداتها ، ثم يذكر الشاهد فيها في كثير من مواضعه ، كما كان ينسب القراءات القرآنية ويحكم عليها سبعية هي أو عشرية أو شاذة ، كما كان يخرج شواهد الحديث .

7 – تعريف الأعلام [73] :

التي وردت في متن السعد ، وإلقاء الضوء على الكتب الواردة في المتن .

8 – التعليق على أسماء الأماكن :

التي وردت في متن السعد بذكر أصل التسمية ومعناها ، ومن أمثلة ذلك :

"(**لغة الحجازيين**) : أي المنسوبين إلى الحجاز ، وهو مكة والمدينة واليمامة وقراها ، والطائف مع واديها وهو وجٌّ من قرى مكة ، وخيبر من قرى المدينة ، وفي بعض كتب الشافعية تصحيف اليمامة بالتهامة ، وهو غلط كما قال ابن الصلاح ؛ لأن تهامة لا يدخلها الألف واللام ، سمي حجازاً ؛ لأنهن حجز بين تهامة ونجد ، وقيل : لاحتجازه بالحرار الخمس المشهورة ، والحرة أرض ذات حجارة سود حمره ، كأنها احترقت بالنار " [74]

مما سبق نخلص إلى " سبق علماء العربية إلى فن تحقيق النص مكابدة ومعاناة وتطبيقاً ، وأنهم السابقون الأولون إليه ،وأن دعوى من ادعى أن المستشرقين مبتكرو فن التحقيق ، وأن العرب شاءوا أن يحذوا حذوهم في تحقيق النصوص ، وأن بعض العرب يحاول ستر نقص منهج التحقيق لديه بالغض مما نشر المستشرقون عن جهل بالمنهج العلمي ، وعصبية ضده – دعوى عطل عن الدليل ، ولم يكن ما ذكرنا هو بذور الفن في العربية ، أو أولياته عند العرب ، وإنما هو علم موروث عن أصول هذا الدين ، فإذا كان

([72]) انظر : موقفه من السعد.

([73]) انظر : موقفه من السعد.

([74]) طالع السعد 284/ ب ، 285 / أ .

الغرض من تحقيق النصوص هو المحافظة عليها ، وتأديتها كما أراد واضعوها دون زيادة أن نقص أو تغيير أو تحريف ، فإن ما وضعه علماء المسلمين من شروط وضوابط ، وعلى وجه الخصوص علماء الحديث للتحقيق من صحة النص وضبطه وإتقانه ، يؤكد أنهم قد بلغوا الغاية في ذلك" (75) .

رابعاً – الاهتمام بالحدود :

كان للحدود عند الطبلاوي أهمية خاصة ، فقد نقل تعريف الحد وأقسامه وشروطه ، ثم أخرج محترزات التعريف في نص طويل لا مجال لذكره هنا (76) .

كما تجدر الإشارة إلى أن اهتمامه بالحدود والتعاريف لم يكن محصوراً في الصرفية منها فقط ، بل إنه لم يترك مصطلحاً قد يثير تساؤلاً في ذهن القارئ إلا وعرف به تعريفاً كاملاً ، وأمثلة ذلك كثيرة جداً منها :

"الإلحاق : هو جعل كلمة كجلبب من باب " فعلل " ، موازن تلك الكلمة أصل في ذلك الباب كدحرج ، فإن حروفه كلها أصل في باب " فعلل " (77) .

"الإعلال : تغيير حروف العلة للتخفيف ، وتحته القلب كما في " قال " ، والحذف كما في " قلت " والإسكان كما في " تقول " (78) .

خامساً – ذكر القواعد والأصول العامة :

عني الطبلاوي كثيراً في مسائله بذكر كثير من القواعد والأصول العامة التي تمهد الطريق وتهدي السالك وتعينه على إبراز رأيه وترجيح قياسه ، ترى ذلك مبثوثاً في الشرح من أوله إلى آخره ، ومن أمثلة ذلك :

"لا يجمع بين العوض والمعوض" (79) ،" الأصل أن تكون الكلمة على ثلاثة أحرف" (80) ،"

---

(75) انظر تفصيل تلك الفكرة والتأصيل لها ، والتدليل عليها ، منذ مطلع التصنيف في العربية ل أ . د / أحمد السواحلي في كتابه القيم ، تحقيق النصوص في التراث اللغوي دراسة تأصيلية .

(76) طالع السعد32/ ب ومابعدها.

(77) السابق83/أ

(78) السابق 40/ أ .

(79)طالع السعد 21 / ب .

والأصل أولى بالتقديم" [81] ، "المجاز أرجح من الإضمار" [82] ، "الدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال" [83].

سادساً : كثرة التنبيهات والفوائد :

رغبة من الطبلاوي في الإلمام بكل ما حوته المصنفات التي قامت على شرح التفتازاني فأحيانا كان المقام لا يسعفه ، فكان يتخلص من ذلك بإيراد ما تبقى على صور تنبيه أو فائدة [84] .

وتجدر الإشارة هنا إلى أمور ثلاثة :

الأول : أن مسألة التنبيهات هذه لم تكن بدعاً من الطبلاوي ، فهو مسبوق في ذلك بالمرادي في توضيح المقاصد ، وابن هشام في المغني ، والأشموني في شرحه الألفية ، وغيرهم .

الثاني : أن غالب تلك التنبيهات والفوائد منقولة من غيره .

الثالث : تنوع تلك التنبيهات بين تنبيهات لغوية [85] ، وأخرى نحوية [86] ، وأخرى بلاغية[87] ، وأخيرة منطقية [88] .

سابعاً : الإحلالات والوعود :

فكثيراً ما يعرض له أثناء حديثه عن قضية ما حكم سبق أن تناوله ، فيحيل إلى موضعه خشية التكرار، وتجدر الإشارة هنا إلى أن إحالاته جاءت على ضربين :

أحدها : إحالات إلى موضع آخر في الكتاب نفسه ، من نحو قوله " وقد علمت أن مذهب البصري

([80]) السابق 48 / ب .
([81]) السابق 66 / أ .
([82]) السابق 66 / ب .
([83]) السابق 88 / ب .
([84])انظر : نشأة النحو / 174 .
([85]) طالع السعد 42 / أ ، 52/أ .
([86]) السابق 80/ب ، 124/ب .
([87])طالع السعد 30/أ .
([88]) السابق 140 / أ ، 148 / ب .

أن الفعل مشتق من المصدر فلا تغفل " [89].

والآخر : إحالات إلى كتبه الأخرى نحو قوله :" ... كما بينته في تعليق الفوائد على شرح العقائد [90] ".

أما عن الوعود فهي عكس ما سبق ، فقد يعرض له أثناء توجيه رأي ، أو استدلال لحكم– قضية أخرى لم تأت فيرجئ الحديث عنها إلى حينه ، من مثل قوله : " وسيأتي ما يوافقه " [91] ، وقوله : " وسيأتي عنه فيه مزيد " [92].

ثامناً : الاهتمام بصحة المعنى [93] :

لما كان الإعراب فرع المعنى وجدنا الطبلاوي في شرحه [94] يشير إلى قضية مهمة، هي أن صحة اللفظ إعراباً لا يمكن أن يكون هدفاً أو مغنماً يرضى به متحدث العربية ، بل لابد أن ينضم إلى ذلك صحة المعنى حتى تكتمل الفائدة المرجوة .

ومن أمثلة ذلك "(**والدهر قد رفعه**) جملة حالية من ضمير " تركع " ، وما قيل : إنه من الفقر غلط ؛ لأنه لا يلائم المعنى المقصود ، لأنه قصد إلى أنك لا تفتخر بغناك على الفقير ، فقد ينعكس حالكما ، فإن الدهر لا يترك الفقير على فقره ، ولا الغني على غناه" [95] .

تاسعاً : تفسير الغريب :

([89]) السابق 144 / ب .
([90]) السابق 178 / ب .
([91]) السابق 8 / أ .
([92]) السابق 111 / ب .
([93]) الطبلاوي مسبوق في ذلك ، فلقد عقد ابن جني في الخصائص 215/1 بابا كاملاً في الرد على من ادعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها المعاني وقال فيه " اعلم أن هذا لباب من أشرف فصول العربية وأكرمها وأعلاها وأنزهها " .
كما نبه ابن هشام على ذلك في المغني 1091/2 ، وجعل مراعاة ظاهر الصناعة وإغفال جانب المعنى أول جهة يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها وأنه" كثيراً ما تزل الأقدام بسبب ذلك " ثم قضى أن " أول واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه ، مفرداً أو مركباً " .
([94]) أشار إلى ذلك في فوائده النحوية .
([95]) طالع السعد (239 / ب) .

فالصرفيون كثيراً ما يمثلون بالأبنية والأمثلة الغريبة التي تحتاج إلى الرجوع إلى معجمات اللغة ، فكان الطبلاوي – إضافة إلى تفسيره لنص السعد وتفسير مصطلحاته يورد معاني تلك الأبنية ودلالات تلك الأمثلة ، من ذلك قوله " جل الرجل عن منزله – يجل بمعنى جلا أي : أخلاه ، وذرت الشمس تذر أي : طلعت ، وأجت النار تئج أجيجا : صوتت ، وعم النبات يعم : طال ، وزم بأنفه يزم : تكبر " [96] .

عاشراً : الاستطرادات :

فكيراً ما كان الطبلاوي يستطرد في مسائل فرعية نحوية [97] كانت ، أو بلاغية [98] أو منطقية [99] ، غير أن غالب تلك الاستطرادات كانت لا تخدم السياق ؛ لأنها كانت تطول إلى حد ينسى القارئ القاعدة محل الحديث .

ولعل الطبلاوي قد أدرك ذلك في بعض الأحيان ، فتلمس عذراً لذلك ، مثال ذلك قوله [100] : " وقد نبه في شرح المواقف ما ينبغي للطالب استفادته ، فلنذكره إن طاب الكلام وإن طال المقام" .

حادي عشر : التقسيم والتفريع :

كان الطبلاوي ذا عقل منطقي ، لذا فقد اهتم بالتقسيم والتفريع؛ رغبة منه في ضبط القاعدة ، والإلمام بجميع جوانبها ، تيسيراً على المتلقي في الإحاطة لكل دقائقها وتفريعاتها .

ومن أمثلة ذلك قوله : " وهي [101] خمسة وثلاثون باباً ، ستة للثلاثي . ضرب يضرب ، وقتل يقتل ، وعلم يعلم ، وهي الدعائم ، وفتح يفتح وكرم يكرم ، وحسب يحسب .

واثنا عشر لمنشعبة الثلاثي ، نحو : أكرم وقطع وقاتل وتفضل وتضارب وانصرف واجتمع واستخرج واخشوشن واجلود واحمر واحمار .

وواحد للرباعي كدحرج ، وثلاثة لمنشعبة الرباعي نحو : تدحرج واحرنجم واقشعر، وستة لملحق دحرج

([96]) السابق 67 / أ .
([97]) السابق 178 / ب .
([98])طالع السعد 215 / ب .
([99]) السابق 13 / أ .
([100]) السابق 139 / ب .
([101]) أي أقسام الفعل .

نحو : شمأل وحوقل ، وبيطر وجهور وقلسى وقلنس .

وخمسة لملحق نحو : يدحرج ، نحو . تجلبب وتجورب وتشيطن وترهوك وتمسكن ، واثنان لملحق نحو : احرنجم نحو : اقعنسس واسلنقى " [102] .

ثاني عشر : العناية بذكر اللهجات :

وأمثلة ذلك كثيرة في الشرح منها : "(**وقد تخفف فيقال : سو**) بحذف الآخر حكاه ، ا عن بعض الحجاز بين " [103] .

وقوللكسائيه : " وإلغاؤها { أي : إذن } مع الشروط لغة لبعض العرب ، حكاها عيسى بن عمر، وتلقاها البصريون بالقبول، ووافقه ثعلب تدون سائر الكوفيين"[104]،

([102]) طالع السعد 46 / ب .

([103]) السابق 189 / ب .

([104]) السابق 21 / أ .

المبحث الثالث

موقفه من السعد

لم يترك الطبلاوي شيئاً يمكن أن يعين على فهم نص السعد إلا واستعان به ، ومن ذلك :

1 – تفسير ألفاظه بنية ودلالة :

وأمثلة ذلك أكثر من أن يحصيها المقام ، فهي تلف الشرح من بدايته إلى نهايته ومن أمثلة ذلك :" (**رياض**) جمع روضة ، وهو البستان ، أصله رواض ، قلبت الواو ياء لكسر ما قبلها " [105] .

2 – إعراب كلامه :

وأمثلة ذلك كثيرة أيضاً ، ومنها قوله " (**وبعد**) الواو للعطف ، وبعد من الظروف الزمانية المقطوعة عن الإضافة ، والعامل فيه إما مقدر يفهم من السياق من مثل " أقول " أو " اعلم " ، والفاء بعدها زائدة على توهم " إما " اشعاراً بلزوم ما بعدها لما قبلها " [106].

3 – اهتمامه بنظم كلامه من الوجهة البلاغية :

وأمثلته كثيرة أيضاً من ذلك قوله " وفي تشبيه الآمال بالأشجار استعارة بالكناية، وإثبات الأغصان استعارة تخييلية ، وإثبات الورق ترشيح " [107] .

4 – الربط بين النصوص :

حتى يتم الاتصال الدائم للقارئ بالنص ، ومن أمثلة ذلك الكثيرة قوله : " ولما حمد الله – تعالى – أردفه بالصلاة على نبيه ﷺ توسلاً إليه في قبول الحمد وتيسير المقاصد ، واتباعاً له في تعقيب اسمه وامتثالاً لأمره ، ولحديث " لا أذكر إلا وتذكر معي " فقال مشيراً إلى تراخي ذلك عن مقام الحمد .. " [108] .

5 – تعريفه للمصطلحات الواردة في كلام السعد :

([105]) طالع السعد 3 / ب .
([106]) السابق 7 / أ .
([107]) السابق 8 / أ .
([108]) السابق 6 / أ .

ذكرت أنه من سمات الشرح " عنايته الخاصة بالحدود " [109] ولا بأس بأن أسوق هنا مثالين للتوضيح :

- "(**عليه فكرى**) الفكر : حركة النفس في المعقولات" [110] .
- "(**الترتيب**) وهو في اللغة : جعل كل شيء في مرتبته ... ، ويطلق في الاصطلاح على جعل الأشياء المتعددة بحيث يطلق عليها اسم الواحد ، ويكون لبعضها نسبة إلى بعض بالتقدم والتأخر " [111]

6 – التعليل لأحكامه :

التعليل سمة واضحة لدى الطبلاوي في شرحه ، والحديث هنا متعلق بالتعليل لأحكام السعد فقط وأمثلة ذلك كثيرة أيضاً منها :

- **قولهُ:** "(**أدخل في المناسبة**) إذ المناسبة الحاصلة بين اللفظين – مثلاً – المتفقين في الحروف الأصول ، والمعنى يتأكد ويقوي بكون أحدهما مقتطعاً من الآخر متولداً عنه ، فنسبته إلى اللفظ الآخر كنسبة الولد إلى والده " [112].

7 – نسبة الآراء التي لم ينسبها :

نحو قوله : "**(عند من يجوز حذف الفاعل)** وهو الكسائي، ومن ثم جوز: ضربني وضربته أخويك، إذا أعملت الثاني ، فتحذف ولم تضمره، لأنه قبل الذكر " [113] .

8 – الاستدراك عليه :

لم يكتف الطبلاوي لنفسه من نصِّ السعد بدورِ الشارح أو المعلل أو الموجه ، بل كان ذا شخصية بارزة ، فقد استدرك واعترض عليه كما سيأتي .

ومن أمثلة استدراكاته : " (**وللسلب نحو : جلد زيد البعير ، أي : أزال جلده ، ولغير ذلك**) كالتسمية نحو : فسقته أي سميته فاسقاً ، وكالصيرورة في : عجزت المرأة ، والتوجه في : كوف الرجل وشرق

---

(109) انظر : ص / .
(110) طالع السعد 12 / ب .
(111) السابق / 15 / ب .
(112) طالع السعد 37 / ب .
(113) السابق 162 / ب .

وغرب ، واختصار الحكاية نحو: أمن وأيه وسوف وسبح ، أي : قال : آمين ، يا أيها ، وسوف ،وسبحان الله " [114].

9 – الاعتراض عليه :

ومثال ذلك : " **(وربما للقلة)** على ما ذهب إليه الأكثرون ، وصحح ابن مالك أنها للتكثير ت،ونقله عن سيبويه ، والتقليل بها نادر ، وتبعه في في المغني... وعليه فما قاله الشارح غير صحيح " [115] .

10 – الاستشهاد لما لم يستشهد له :

مثال ذلك " **(قسم مخالف للقياس دون الاستعمال)** كالقود والصيد واستحوذ ، قال – تعالى – ﴿ **استحوذ عليهم** ﴾ [116] ، والقياس قلب حرف العلة ألفاً **(وقسم مخالف للاستعمال دون القياس)** كقوله : **وأم أو عال كها أو أقربا** .

والاستعمال مثلها بإضافة " مثل " إلى الضمير ؛ لأنهم لا يدخلون كاف التشبيه على الضمير استغناء عنه بمثل **(وقسم مخالف للاستعمال والقياس معاً)** حو الأجل في قوله : **الحمد لله العلي الأجل** " [117].

11 – نسبة القراءات التي أوردها :

وأمثلة ذلك كثيرة ، منها : " **(قرئ " ردت إلينا " بكسر الراء)** وهي قراءة علقمة ، وبه قرأ ﴿ **ولو ردوا لعادوا** ﴾ [119] ، [120] ، وقوله : **(وقرئ " فلتفرحوا " بالتاء خطاباً)** وهي قراءة عثمان وأبي زيد وأنس ﷺ وقراءة يعقوب من رواية رويس وزيد والأعمش من رواية المطوعي ، وبها قرأ الحسن إلا أنه كسر اللام " [122] .

---

(114) السابق 90 / ب .
(115) السابق 236 / أ .
(116) المجادلة / 19 .
(117) طالع السعد 74 / ب .
(118) يوسف / 65 .
(119) الأنعام / 28 .
(120) طالع السعد 169 / ب .
(121) يونس / 58 .
(122) طالع السعد 214 / ب .

المبحث الرابع

موقفه من أصول النحو

قبل أن أدلف إلى تفاصيل الحديث عن تلك الأصول ، وموقف الشيخ الطبلاوي فيها ، أود بداية أن أنوه إلى شيئين :

أحدهما : إن إضافة الأصول هنا إلى النحو مع أن الدراسة عن كتاب صرفي للتغليب ، فقد جرت العادة بذلك عند الحديث عن تلك الأصول ، إضافة إلى أن الطبلاوي في كتابه قد مزج النحو بالصرف ، وسيتضح ذلك جلياً عند التمثيل لتلك الأصول .

الآخر : أنه من الصرفيين [123] من وقف معارضاً لفكرة الأصول عامة حيث قال : " وأنا آتيك بشيء عجيب ، وأنبهك على أمر غريب ، وهو أن من أبناء الزمان [124] من تشبث بأذيال الغلو ، واخترع فنا في العربية ، سماه أصول النحو ، وطول الكلام فيه بالوهم والوسواس ، وتحدى فيه العقل والقياس " .

وبعد أن اعترض على أساس الفكرة ، اعترض بعده على تعريف هذا العلم ثم على أقسامه وختم بالاعتراض على شروط نقل اللغة التي اشترطها العلماء .

وقد كفانا محقق الكتاب الرد على ذلك الرأي فليراجع في مكانه [125] ، غير أني أشير هنا إلى أنه – أي المؤلف – قد ناقض نفسه ، ففي المكان الذي عارض فيه فكرة الأصول وجعلها من الغلو والوهم والوسواس، نص فيه على أن طرق ثبوت اللغة " النقل لا غير " وأن " الصرف والنحو ثبوت أكثر أحكامها عندنا بالقياس" [126] كما أنه في كتابه قد اعتمد على كل ما أنكره من فكرة الأصول .

فإذا ما عدنا للحديث عن الأصول ، فقد قالوا في تعريفها " علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية

([123]) هو علاء الدين القوشجي في كتابه : عنقود الزواهر / 193 ، 194 . وهو : علا ءالدين علي بن محمد القوشجي الرومي الحنفي أصله من سمرقند ، وله مصنفات كثيرة منها : مسرة القلوب في دفع الكروب في علم الهيئة ، تفسير البقرة وآل عمران ، وله أيضاً : شرح الكافية وشرح الشافية ، ت 879 هـ . انظر : هدية العارفين 736/1 ، معجم المؤلفين 7 / 227 .

([124]) يريد به الأنباري . انظر : الاقتراح / 34 ، عنقود الزواهر / 193 .

([125]) السابق / 109 – 115 .

([126]) انظر : السابق / 192 .

من حيث هي أدلته ، وكيفية الاستدلال بها ، وحال المستدل ، وتلك الأدلة هي النقل والقياس واستصحاب الحال" . [127]

أولاً : السماع :

من المعلوم الذي لا يقبلُ جدلا أن السماع هو عماد القاعدة النحوية الأول، وأنه – إذا صح – دليل على ثبوتها ، وكثرته وتنوعه دليل على اطرادها، فلا غرو أن كانت اللغة بنت السماع ، ومن هنا كانت عناية النحويين بالشاهد على اختلاف أنواعه .

والشيخُ الطبلاوي فلم يكن بدعاً من الأمر ، فلقد كان النقل والسماع عنده صلب احتجاجه صرح بذلك غير مرة في الشرح ، كما أنه لم يجز شيئاً لم يعضد بنقل فصيح عن العرب ، من ذلك قوله : " وفي إضافته { أي : الآل } للضمير رد على مانعها ، وفي الحديث : **اللهم صلي على محمد وآله** [128] "، وقوله (**والترصيف**) من " رصف " بالتضعيف ، والمحفوظ فيه " رصف " كضرب رصفا" [129] ، وقوله " وهو مبني على أنه { أي الفهم } ليس صفة مشبهة ، والمحفوظ خلافه ، فلا حاجة لما تكلفه "[130] ، وقوله : " ولو قيل : هذا غير متعد ؛ إلا أنه فيه الحذف والوصل كقوله – تعالى – " ﴿ **واختار موسى قومه** ﴾ [131] ، أجيب بأن العهدة في ذلك السماع، ولم يسمع ذلك في " أدغم " ، فتأمله [132] .

هذا وقد تنوع الشاهد لدى الطبلاوي – كغيره – إلى ما يلي :

القرآن الكريم وقراءاته :

لقد كان القرآن الكريم فضلاً عن أنه كتاب تعبد وتلاوة – مصدراً عظيماً لكثير من العلوم الإسلامية ومنها النحو والصرف ، حيث أخذ اللغويون منه مادة لاستنباط قواعدهم وتطبيقها ، كما أعربوه إعراباً كاملاً ، أعان فيما بعده على تفسيره تفسيراً شاملاً .

---

(127) انظر : الاقتراح / 4 .
(128) طالع السعد 6 / ب .
(129) السابق 15 / أ .
(130) السابق 158 / أ .
(131) الأعراف / 155 .
(132) طالع السعد 276 / أ .

لذا لا نجد عجباً في أن يكون القرآن مصدراً كبيراً للغة من حيث ألفاظها ونحوها وصرفها ؛ لأن قداسته التي لا مجال للشك فيها تعطي لمصدريته صفة السلامة الراسخة والصحة الثابتة المطردة ، ولا غرو في ذلك فما ورد في القرآن الكريم هو أصح ما استعملته العرب من أساليب وألفاظ [133] .

وهذا في الواقع ما يفسر لنا اعتماد النحويين واللغويين والبلاغيين الاعتماد المطلق على القرآن الكريم ، يلتفون حول آياته ،ويتخذون منها أدلة قاطعة في تثبيت قواعدهم وبنائها [134] .

أما عن الطبلاوي فقد حل الشاهد القرآني محله لا تداني ومنزلة لا تباري ، فالقرآن عنده "أفصح الكلام" [135] ، وتلك الفصاحة عنده معتبرة وعليها الاستعمال وإن خالفت القياس [136] .

وقد كان الطبلاوي يطلب الشاهد القرآني أولاً لكل قاعدة نحوية أو صرفية أو بلاغية ، ونظرة لفهرس الآيات خير دليل على ذلك .

القراءات القرآنية :

القراءات القرآنية هي المرآة الصادقة التي تعكس الواقع اللغوي الذي كان سائداً في شبه الجزيرة العربية ، وهي من المصادر الأصلية التي يمكن الرجوع إليها في تسجيل هذا الواقع ، وقد كان منهج القراء في التحري والتدقيق ظاهراً نافعاً لكل دارس للقراءات وعلاقتها باللهجات [137] .

وقد تجلت عناية الطبلاوي بالقراءات القرآنية كمصدر للاستشهاد سواء أكانت سبعية أم عشرية أم شاذة [138] ، فالقراءة " سنة متبعة " [139] ، كماأن جمع جميع القراءات عنه ﷺ ، وأن القراءات المتواترة

---

(133) انظر : أثر القرآن والقراءات في النحو العربي /31 ، 32 ، ضحى الإسلام 2 / 255 ،مدرسة الكوفة/51.

(134) انظر : أثر القرآن والقراءات / 32 .

(135) طالع السعد 73 / ب .

(136) السابق 43 / أ ، 74 / ب .

(137) انظر : مواقف النحاة من القراءات القرآنية / 79 ، القياس في اللغة العربية / 60 .

(138) القراءات السبعة هي قراءة عاصم ونافع وابن كثير وابن عامر وأبي عمرو وحمزة والكسائي ، وبعدها قراءات ثلاثة تكملها عشرة هي قراءة أبي جعفر ويعقوب وخلف ،وهناك أربعة أخرى بعد العشرة هي قراءة الحسن البصري وابن محيصن والأعمش ويحيى اليزيدي . وتلك القراءات على أقسام ثلاثة : قسم اتفق على تواتره وهي السبعة المشهورة ، وقسم اختلف فيه والمشهور تواتره وهي الثلاثة بعدها ، وقسم اتفق على شذوذه وهي الأربعة الباقية . انظر تفصيل القول في ذلك في : إتحاف فضلاء البشر 9 – 14 .

إنما نسبت لأئمتها لاشتهار كل إمام بواحدة منها ، وتفرده فيها بأحكام خاصة ، وأما غيرها فنسبت إليه ﷺ لعدم اشتهار ذلك الإمام بها . فتأمل [140] .

كما أن القراءة قد تكون عند الطبلاوي – المصدر الوحيد للاحتجاج للقاعدة ، مثال ذلك " قال سيبويه : سمعنا العرب الفصحاء يجعلونها { أي الصاد من " فصد" } زايا خالصة . انتهى . وحكى لغة لعذرة وكعب وبني القيس ، لكن الأفصح اشمامها الزاي ، وبه قرأ حمزة والكسائي في جميع ما جاء من هذا لباب في التنزيل [141] .

وكان من عادته أن ينسب القراءة ، ومن أمثلة ذلك **(وقال تعالى : ﴿ ثم ليقضوا تفثهم ﴾** [142] **قرئ بسكون اللام وكسرها)** والسكون قراءة الكوفيين حمزة والكسائي وعاصم ورواية قالون عن نافع ، والبزي عن ابن كثير ، وهو اختيار خلف البزاز ، قراءة يعقوب من أهل البصرة ، والكسرة قراءة الباقين من السبعة ، وهو أبو عمرو وابن عامر وورش وقنبل" [143] .

كما كان كثير الإشارة إلى القراءة هل هي سبعية أو عشرية أو شاذة ، وأمثلة ذلك على الترتيب :

- "قوله – تعالى – **﴿ إن الله يدافع عن الذين آمنوا ﴾**[144] ،وبقوله **﴿ ولولا دفاع الله الناس ﴾**[145] ، كما قرئ به في السبع" [146] .
- نقل عن الغزي : " فقد ورد التسهيل أيضاً في مثل **﴿ الآن ﴾** [147] ، وبه قرأ العشرة [148] ولووقعت "إذن"بعدالفاءوالواو جازإعمالها؛نظرا لكونهاجملةمستأنفة ، وإلغاؤها نظراً لتقدم حرف

---

(139) طالع السعد 114 / أ .
(140) السابق 242 / ب .
(141) السابق 169 / ب .
(142) الحج / 29 .
(143) السابق 214 / أ .
(144) الحج / 40 .
(145) البقرة / 251 .
(146) طالع السعد 92 / أ .
(147) يونس / 51 ، 91 .
(148) طالع السعد 209 / ب .

العطف وهو الأكثر ، نحو ﴿ **وإذن لا يلبثون خلافك إلا قليلاً** ﴾ [149] ، ﴿ **فإذن لا يؤتون الناس نقيرا** ﴾ [150] ، وقرئ شاذاً بالنصب فيهما " [151]

الحديث النبوي الشريف [152] :

قضية الاستشهاد بالحديث قضية قديمة متجددة ، أما قدمها فيرجع إلى القرن السادس والسابع الهجريين عندما بدأ السهيلي ت 581 هـ ، وابن خروف ت609هـ – الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف في مؤلفاتهم ، ثم أتى ابن الضائع ت 680 هـ ، ومن بعده أبو حيان ت 745 هـ فعارضاً هذا الاتجاه معارضة تامة.

وأما جدتها فتتمثل في ما يظهر من جديد مصنفات نحوية أو صرفية كانت مخطوطة من محاولة تلمس فكر صاحبها تجاه تلك القضية .

وقبل أن أتطرق إلى الحديث عن فكر الطبلاوي تجاه تلك القضية ، يحسن أن أشير إلى آراء العلماء حول تلك القضية .

الأول : يجيز الاستشهاد بالحديث مطلقاً ، وعلى رأس هذا الاتجاه أبو علي الشلوبين ت 645 هـ ،وابن مالك 672 هـ ،وابن هشام 761 هـ ، وقد أيد الرضي 686 هـ والبغدادي 893 هـ هذا لرأي وزادا عليه الاحتجاج بكلام أهل البيت – رضي الله عنهم – أجمعين ، واستندوا في رأيهم إلى ما يلي :

1 – أن كثيراً من الأحاديث قد دون في الصدر الأول قبل فساد اللغة ، وعلى فرض حصول التبديل في نصوص الحديث ، فإن حصوله لا ينفي الاحتجاج به لغوياً ، لأن غايته تبديل ما يحتج به بآخر يحتج به أيضاً .

2 – أن الذي يغلب على الظن أن الحديث لم يبدل ، ولأن الأصل عدم التبديل، ولا سيما مع شدة

([149]) الإسراء / 76 .

([150]) الإسراء / 53 .

([151]) طالع السعد 209 / ب .

([152]) انظر في تلك القضية : التذييل والتكميل 6 / 898 وما بعدها ، الخزانة 1 / 9 وما بعدها ، القياس في اللغة العربية 85 وما بعدها ، أثر القرآن والقراءات في النحو العربي / 40 – 43 ، الاستشهاد والاحتجاج باللغة / 109 – 112 ، مواقف النحاة من القراءات / 58 وما بعدها .

التحري ودقة الضبط .

الثاني : يمنع الاستشهاد بالحديث مطلقاً ، وقد تزعم هذا الاتجاه ابن الضائع الإشبيلي وأبو حيان الأندلسي واستدلوا على ذلك بأشياء منها :

1 – كثرة الأحاديث الموضوعة التي لا يؤمن جانبها ،وبالتالي لا يجوز الاستشهاد بها ، وهي ليست من أقوال الرسول ﷺ .

2 – أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى ، فالحديث الواحد يروي بألفاظ مختلفة وعبارات متعددة ، فلا يمكن الجزم بأن الرسول ﷺ قال ذلك بنصه .

3 – أنه قد وقع اللحن كثيراً فيما روى من الحديث ؛ لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب ، وبالطبع لا يعلمون لسان العرب ، فوقع اللحن في كلامهم ،وشمل ذلك نصوص الحديث .

الثالث : التوسط بين الرأيين السابقين ، ويتزعمه أبو الحسن الشاطبي ت 790 هـ حيث فرق في نصوص السنة بين ما يعتقد أنه لفظ الرسول ﷺ وما يحتمل التغيير في ألفاظه .

ومن النوع الأول الأحاديث القصيرة والأحاديث التي اعتنى بنقلها بألفاظها في موقف خاص أو حادثة خاصة ، وهذا يحتج به للثقة بنقل نصه عن الرسول ﷺ .

وأما النوع الثاني – وهو الغالب – فمنه الأحاديث الطويلة التي لا يستطاع حفظها ، والأحاديث الغريبة الألفاظ التي يعسر حفظها بنصها ، وهذا لا يحتج به لأنه نقل بالمعنى . فإذا ما ولينا وجهنا شطر طالع السعد لنتلمس رأي الطبلاوي في تلك القضية نجده قد أعلنه صراحة بتأييده الرأي الأول ، والذي يجيز الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف بدا ذلك في شيئين :

أحدهما : رده رأي أبي حيان صراحة حيث قال : " واعتراض الشيخ أبي حيان على الإمام ابن مالك في الاستشهاد بنحو هذا الحديث { يقصد حديث " لتأخذوا مصافكم " } بأنه لم يعهد لأحد أئمة العربية الاستشهاد بما ورد في كتب الحديث على مسائل العربية ، لا سيما ما فيه نقص لقواعدها ، زاعماً أن الحديث لم يتحقق كونه بلفظه ﷺ إذ لم يدون إلا في القرن الثاني ، وكان الرواة يروون الحديث بالمعنى ، ومنهم الأعجمي المولد ومن لا يحسن العربية ، فدخل عليه لحن كثير ، ثم دون على حسب ما سمع منهم – مردود بأنه لا سبيل إلى فتح هذا الباب ، وقد روى الحفاظ الموثوق بعدالتهم وضبطهم ذلك اللفظ عنه ﷺ فيتمسك به

، وقد أخذها الأئمة الأعلام ، ويستنبطون منها دقائق الأحكام ، فكيف لا يؤخذ بها في غيرها" ؟ !!! [153]

الثاني : استشهاده بالأحاديث التي استشهد بها من سبقوه ممن يجيزن ذلك من مثل قوله ﷺ : لتزره ولو بشوكة " وقوله " لتأخذوا مصافكم "[154]... وغير ذلك[155].

وأود الإشارة هنا إلى أن الطبلاوي في بعض استشهاداته الحديثية يخرج ما يرويه من الكتب الصحاح من مثل قوله : " وفي حديث رواه الترمذي وصححه " إن الله اصطفى من ولد إبراهيم وإسماعيل ، واصطفى من ولد إسماعيل بني كنانة ، واصطفى من بني كنانة قريشاً ، واصطفى من قريش بني هاشم [156] " ، وقال أيضاً " ومن ذلك الحديث الذي ذكره النسائي عن عبد الله بن أبي أوفى قال : " كان رسول الله ﷺ يكثر الدعاء ويقل اللغو " [157] .

الأمثال وأقوال العرب :

كما كان للأمثال وأقوال العرب دور أيضاً في أحكام الطبلاوي مستنداً إليها في إثباته حكماً أو نفيه آخر ،ومن أمثلة ذلك : التفت حلقتا البطان [158] ، قول العرب : تضام القوم [159] ، لم يحرم من فزدله [160] ، قول العرب : إذا كان غدا فائتني [161].

الشاهد الشعري :

يعد الشاهد الشعري أحد الدعامات الداعمة للغة متناً وصيغاً وتراكيب ، توجه العلماء إليه طلباً للاحتجاج لقواعدهم وضوابطهم اللغوية ، ولعل أهم أسباب ذلك التوجه ما يلي [162] :

---

(153) طالع السعد 217 / ب ، وقد بينت في موضعه أن أبا حيان قد ناقض نفسه واستشهد بالحديث .
(154) السابق 214 / ب .
(155) انظر : فهرس الحديث والأثر .
(156) طالع السعد 6 / ب .
(157) السابق 236 / أ .
(158) طالع السعد 169 / ب .
(159) السابق 106 / ب .
(160) السابق 169 / ب .
(161) السابق 164 / ب .
(162) انظر في ذلك : مواقف النحاة من القراءات القرآنية / 40 ، 41 ،الاحتجاج بالشعر في اللغة / 52 .

1 – المنزلة العظيمة التي تمتع بها الشعر في نفوس العرب الأولين ، فالشعر كما يقول ابن عباس : " ديوان العرب ، فإذا خفي علينا من القرآن الذي أنزل بلغة العرب رجعنا إلى ديوانها ، فالتمسنا معرفة ذلك منه" (163) .

2 – قلة ما وصل إلى أيدي النحويين من نثر العصر الجاهلي الذي تطمئن إليه أنفسهم، كما أنهم كانوا يعتقدون أن رواية الشعر أدق بكثير من رواية النثر ؛ نظراً للحيطة والدقة التي تحلى بها نقلة الشعر ؛ فالضبط يمثل عنصراً من عناصر إيقاع الشعر .

3 – أن النحويين أنفسهم كانوا ينظرون إلى الشعراء المعتد بروايتهم نظرة احترام وتقدير ، وكان هذا ينسحب على ما يقولونه من أشعار ، فقد كانوا يعدونها حجة تلتمس لها التأويلات والتخريجات إن ورد فيها ما يخالف القواعد العامة دون رميها – في الغالب– بالخطأ أو القصور .

وإذا نظرنا إلى طالع السعد نجد الطبلاوي قد استشهد فيه بما يزيد على خمسة وستين شاهداً شعرياً ،وهذا عدد ليس بالقليل بالنسبة إلى المصنفات الصرفية الأخرى، والسبب في ذلك أن غالبها جاء أثناء معالجته للمسائل النحوية الكثيرة في الكتاب .

وفيما يلي بعض ما برز من لمحات للطبلاوي مع شواهده الشعرية :

أ – شرح البيت محل الشاهد :

بأن يذكر معاني مفرداته ثم معناه إجمالاً ، مثال ذلك :

"(ربما أوفيت في علم ∴ ترفعن ثوبي شمالات)

أوفيت بمعنى نزلت ، والمراد : أشرفت ، وفي علم بمعنى على علم وهو الجبل العالي ، وشمالات بفتح الشين جمع شمال بفتح الشين وهو الريح التي تأتي من ناحية القطب ، والمعنى : ربما أشرفت على جبل ترفع ثوبي ريح شمال ، يريد أنه يحفظ الصحابة في رأس الجبل إذا خافوا من عدو ، فيكون طليعة لهم ، والعرب تفتخر بهذا ؛ لأنه دال على شهامة النفس وحدة النظر ، وإنما خص الشمال ، لأنها تهب بشدة في

(163) الإتقان في علوم القرآن 2 / 55 .

أحوالها" [164] .

2 – إعراب البيت :

"فأضحت مغانيها قفاراً رسومها ∴ كأن لم سوى أهل من الوحش توهل

و " قفاراً " خبر " أضحت " ، أو حال من " المغاني " ، والخبر " كان لم توهل، فرسومها بدل من " مغانيها " ، أو فاعل قفاراً لتأويله بمشتق" [165] .

3 – ذكر الروايات الواردة في البيت :

ومن أمثلة ذلك قوله :

" فلو أن الأطبا كان حولى ∴ وكان مع الأطباء الشفاة

ويروي الأساة "[166] .

كما كان يحكم أيضاً على تلك الروايات ، من ذلك قوله :

" إذا ما يسلل السيف ...

وأجيب بأن الرواية الصحيحة " متى ما " [167] .

4 – النص على الشاهد :

وذلك في غالب أحواله ، وأمثلته كثيرة منها :

- **"ربما أوفيت في علم ...**

والشاهد : ترفعن ، حيث دخلت النون الخفيفة مع كونه مستقبلاً صرفاً" [168].

([164]) طالع السعد 235 / ب .
([165]) السابق 207 / أ .
([166]) السابق 153 / ب .
([167])طالع السعد203/ب
([168]) السابق 236 / أ .

5 – إتمام الأبيات :

ومن أمثلة ذلك :

(فإن تزجران يابن عفان أنزجر) وتمامه : **وإن تدعاني أحم عرضا ممنعا** [169]

شيخا على كرسيه معمما (فإنه أهل لأن يؤكر ما [170] **)**

6 – نسبة الأبيات إلى قائليها :

ومن أمثلة ذلك :

– **(كقوله)** أي أبي طالب عم النبي . صلى الله عليه وسلم . .

محمد تفد نفسك ... [171]

الطبلاوي والضرورة :

الحديث عن موضوع الضرورة يرتبط أساساً بموضوع مصادر الاحتجاج ، فكلما توسعت مدرسة نحوية في مصادر الاحتجاج باللغة قل قولها بالضرورة ؛ إذ لن تعدم من مصادر الاحتجاج المتنوعة لديها ما يجعل ما حكم عليه النحويون بالضرورة مسموعاً في غير الشعر فتنفي عنه صفة الضرورة ، وهذا ما جعل القول بالضرورة عند الكوفيين أقل منه عند البصريين [172] .

والنحويون في تحديد مفهوم الضرورة على قولين :

الأول : أن الضرورة ما يقع في الشعر ، سواء أكان عنه مندوحة أم لا ، قالوا: لأن الشعر موضع ألفت فيه الضرائر . وهذا رأي الجمهور . [173]

([169]) السابق 199 / ب .

([170]) السابق 227 / أ .

([171]) السابق 217 / ب .

([172]) انظر : المسائل النحوية والصرفية في شرح أبي العلاء المعري على ديوان ابن أبي حصينة / 208 .

([173]) انظر : الخصائص 2 / 406 ، ضرائر الشعر / 7 ، الهمع 3 / 273 ، الضرائر / 5 ، الخزانة 1 / 33 ، ونسب ذلك إلى سيبويه . انظر : شرح الجمل لابن عصفور 2 / 566 ، إلا أن قوله : " وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً " الكتاب 1 / 32 . ينطق بغير هذا .

الثاني : أن الضرورة مالا مندوحة للشاعر عنه وهو قول سيبويه [174] وابن مالك [175] .

أما الطبلاوي فقد اختار الرأي الأول حيث قال [176] : " ولا يخفى أن نفي الضرورة إنما يتجه على تفسيرها بما لا مندوحة للشاعر عنه ، وأما على أنها ما وقع في الشعر وهو المختار فلا . تأمله " .

كما صرح في بعض مواضعه أن الضرورة عنده مرادفه للشذوذ ، قال [177] : (**وقد جاء في الشذوذ**) يريد به الضرورة" .

([174]) انظر : الكتاب 1 / 32 .

([175]) انظر : شرح التسهيل 1 / 202 .

([176]) طالع السعد 218 / أ .

([177]) السابق 217 / أ .

فائدة :

في مجال الحديث عن شواهد الطبلاوي وتنوعها بين القرآن وقراءاته والحديث والشعر والأمثال ، نجد الطبلاوي قد صرح بمصدر آخر للاستشهاد لم أره عند غيره إلا ما نقله هوعن السعد [178] – ، وهو الاستشهاد بكلام الثقات من المصنفين ، قال عن " لا غير " :" قد حكم في المغنى تبعاً لما حكاه صاحب القاموس عن السيرافي بأن استعمال ذلك لحن ، والمختار جوازه ، وفي المفصل حكاية "لا غير" [179] ، وبمراجعة المفصل وجدت أن ذلك الأسلوب من كلام الزمخشري نفسه حيث قال [180] : " تقول : يا زيد زيد ، ويا زيد وعمر ولا غير " .

وصرح بذلك في موطن آخر حيث قال [181] :" قال في القاموس : ولا تقل : إيذاء { أي في مصدر آذى } " ، ثم قال : " واعترض بأنه جاء في كلام الثقات ، واستعمالهم بمنزلة نقلهم ".

ولعل رأى الطبلاوي هذا يعد سنداً قوياً لما نادي به الأستاذ الدكتور / محمد حسن جبل حيث قال [182] : " ما ندعو إليه هو أنا لا ينبغي أن نقف بالسماع والاستشهاد عند النطق التي حددها القدماء ، وأن علينا أن نفتح السبيل للصيغ والتراكيب والاستعمالات التي يبتكرها أصحاب الملكة اللغوية العربية السليمة من الشعراء والأدباء والعلماء ... ما دام كل ذلك متسقاً مع الأصول والضوابط العامة وأن يكون ممن يوثق بفصاحته ... إن الحياة في تطور وتجدد ويصيب ملاحقه باللهاث ، ومن واجب اللغة أن تلاحق الحياة بالتعبير عنها ، ومن واجبنا أن نهيئ للغتنا سبيل تلك الملاحقة على حياتها وحيويتها .. إنا بهذا لا ننازع القدماء في حق تشريع اللغة وضع أصولها ، ورسم ضوابطها ، ولكننا نسعى لتقرير حقنا في الإبداع والتجديد والاجتهاد داخل الأطر التي رسموها " .

ثانياً : القياس :

القياس : "حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه" [183] ، وهو معظم أدلة النحو والمعول

---

(178) طالع السعد 6 / ب .
(179) السابق 155 / ب .
(180) المفصل بشرح ابن يعيش 2 / 2 .
(181) طالع السعد 85 / أ .
(182) انظر : الاحتجاج بالشعر في اللغة / 236 .
(183) الاقتراح 42 .

عليه في غالب مسائله ،وقد أجمع الأئمة من السلف والخلف على أنه شرط في رتبة الاجتهاد [184] .

وبالنظر إلى المنهج الذي اختطه النحويون العرب نجد أن القياس في النحو العربي قد نشأ نشأة فطرية ، فقد بدأ نشاطهم اللغوي بجمع المادة المروية من أفواه العرب ، إما باستقبالهم وإما بالرحلة إليهم ، وحينما أحسوا بوجود وفرة لغوية يمكن استقراؤها قاموا بدراستها وفحصها مستنبطين منها القواعد العامة التي حكمتها ، وبمرور الزمن أصبحت هذه القواعد مقياساً ينظر في ضوئه لما يقال بعد ذلك ، أي أنه عملية عقلية فطرية ، كما أنه عملية إبداعية أيضاً [185] .

وقد شهدت العربية نحاة بنوا منهجهم في دراستها على القياس ، ودعوا لانتهاجه ، وكان منهم من صاحب النحو منذ نشأته كعبد الله بن أبي إسحاق (ت117هـ) الذي روى من أرخ له أنه " أول من بعج النحو ومد القياس [186] " ، وكان " أعلم أهل البصرة وأعقلهم ففرع النحو وقاسه [187] " وأنه : " كان شديد التجرد للقياس [188] " .

ولم يكن ذلك حكراً على البصريين ، فقد أثر عن الكسائي ، وهو إمام الكوفيين ، قوله :

إنما النحو قياس يتبع ∴ وبه في كل أمر ينتفع [189]

وتتقدم العربية في مسيرتها فتشهد نحاة ساروا بالقياس شوطاً بعيداً ، حتى أصبح وكأنه هو النحو ، والنحو وكأنه هو ، من هؤلاء : أبو علي الفارسي (377هـ) الذي نقل عنه تلميذه ابن جني قوله " قال أبو علي – رحمه الله – بلب سنة ست وأربعين ، أخطئ في خمسين مسألة في اللغة ، ولا أخطئ في واحدة من القياس [190] ، وعلى هذا الدرب سار ابن جني فقال " مسألة واحدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس" [191] .

---

(184) الاقتراح / 39 .
(185) انظر : مواقف النحاة من القراءات / 81 ، 82 ، القياس في اللغة العربية / 23 .
(186) انظر : طبقات فحول الشعراء 104/1 ، إنباه الرواة 105/2 .
(187) مراتب النحويين / 31 .
(188) نزهة الألباء / 18 ، وانظر : في النحو العربي نقد وتوجيه / 21 .
(189) إنباه الرواة 2 / 267 ، البغية 2 / 164 .
(190) الخصائص 2 / 88 .
(191) الخصائص88/2 .

وعلى قدر تلك الأهمية التي للقياس بين أدلة هذا الفن كان اهتمام الطبلاوي به ، وكان منهجه – كمنهج الجمهور – أن الكثرة شرط للقياس والفصاحة ، قال : "الفصيح لابد فيه من موافقة استعمال كثير " [192] ، إلا أنه مع هذا الشرط فإن القلة لا يمكن أن تكون ذريعة لرد المسموع أو الحكم عليه بعدم الصحة ، قال " وقصر الساكنة { أي التاء } على الفعل بالإضافة إلى الاسم لا مطلقاً نحو : ثمت وربت بالإسكان على أن هذا مع قلته لا يرد " [193] ، وقال : " وظاهر أن القلة لا تنافي الصحة ، بل لا تنافي الفصاحة ، وإنما المنافي لهما الشذوذ " [194] .

إلا أن الطبلاوي قد ناقض نفسه في ذلك فحكم على المسموع المنسوب إلى بعض قبائل العرب أنه غير فصيح حيث قال: "(**وأما قلى يقلي بالفتح فلغة عامر**) وفي نسخة عامريه ، والكلام السابق بحسب لغة أكثر العرب ، فلا يرد لغة قوم – كما مر –؛ لأنه غير الفصيح " [195] .

والقياس عند العلماء أنواع منها قياس الشبه أو النظير ، وعكسه قياس النقيض وقياس الطرد ، وفي طالع السعد نجد أصلاً لتلك الأقسام .

أما قياس الشبه وهو حمل الفرع على الأصل لضرب من الشبه [196] ، فمن أمثلته قوله : " وقيل : إن أبي في اللغة بمعنى امتنع ، وامتنع فرع منع ، وقد وجد حرف الحلق فيه ،فحمل أبي يأبى عليه وإن لم يوجد حرف الحلق حملاً للنظير على النظير " [197] .

ومن أمثلة قياس النقيض قوله :" فحملت عليها { أي اللام على " لا " } ؛ لأن الشيء قد يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره ؛ ليتنبه الذهن عند استحضار أحد المتناقضين للآخر كما بينه لنظيره ، ومن ثم عملت " لا " عمل " إن " مع التناقض بينهما " [198] .

وأما قياس الطرد وهو:أن تتطرد القاعدة الصرفية على نوع أو جنس معين من الكلمات تتشابه في

([192]) طالع السعد 119 / ب .
([193]) السابق 152 / ب .
([194]) السابق 6 / ب .
([195]) السابق 76 / ب .
([196]) انظر : القياس في اللغة / 22 ، ومصطلحات علم أصول النحو / 55 .
([197]) طالع السعد 73 / ب .
([198]) طالع السعد 220 / أ .

قياساتها [199] ، فمن أمثلته " لأن فاعلاً صفة لما لا يعقل يجمع على فواعل قياساً مطرداً " [200] .

وكان الطبلاوي – أيضاً – مع احتفاله بالقياس على اختلاف أنواعه – دائما ما يعلل لما خرج من القياس ويتلمس له الأوجه ، مثال ذلك قوله في " أئمة " " وأصله أأممة كأحمرة جمع حمار بهمزتين ، وكان القياس قلب الثانية ألفاً ؛ لسكونها وانفتاح ما قبلها ، لكن لما وقع بعدها مثلان وأرادوا إدغامهما ، نقلوا حركة الميم الأولى إلى الهمزة وأدغموا ، فصار أئمة ، وقلبوا الهمزة الثانية ياء ، ولم يجعلوها بين بين ، لأن في ذلك ملاحظة للهمزة ، فيلزم الجمع بين همزتين " [201] .

وفي معرض الحديث عن القياس عند الطبلاوي لا يفوتنا أن ننوه إلى أنه قسم الكلام من حيث القياس والاستعمال – تبعاً للسعد [202] – إلى أقسام ثلاثة فقال :

"(**قسم مخالف للقياس دون الاستعمال**) كالقود والصيد واستحوذ ، قال – تعالى – ﴿ **استحوذ عليهم** ﴾ [203] ، والقياس : قلب حرف العلة ألفاً (**وقسم مخالف للاستعمال دون القياس**) كقوله : وأم أو عال كها أو أقربا .

والاستعمال مثلها بإضافة " مثل " إلى الضمير ، لأنهم لا يدخلون كاف التشبيه على الضمير استغناء عنه بمثل ، وإلا لزمهم إدخال الكاف كاف المخاطب وتاء المتكلم وهو مستقبح ، (**وكلاهما مقبول**) لا اعتراض بسببه على قائله (**وقسم مخالف للاستعمال والقياس معاً**) نحو : الأجلل في قوله : الحمد لله العلي الأجلل .

والقياس والاستعمال : الأجل بالإدغام (**وهو مردود**) على قائله ، فالمقبول فصيح ، يصح أن يقع في الكلام الفصيح ، والمردود غير فصيح ينافى وقوعه في الكلام الفصيح " [204]

---

(199) انظر : الأصول / 168 .

(200) طالع السعد 72 / ب .

(201) السابق 7 / أ .

(202) والسعد في ذلك تابع لابن جني . الخصائص 1 / 97 ، 98 ، وزاد فيها : ما وافق القياس والاستعمال معاً وهو الأصل ، وابن جني تابع للفارسي ، انظر : العسكريات / 134 ، ويبدو أن الفارسي قد نقل هذا عن ابن السراج حيث قال أثناء حديثه : " وهذا قول أبي بكر – رحمه الله – " .

(203) المجادلة / 19 .

(204) طالع السعد 74 / ب .

ومما يتعلق بالحديث عن القياس – أيضاً – ولا يمكن إهماله هو الشذوذ ، فقد جاء الشذوذ في حديث الطبلاوي في ثلاثة مصطلحات هي : ما خالف القياس والقليل والضرورة ،والمعاني التي جاء بها الطبلاوي للشذوذ لا تبعد عن المعنى اللغوي للكلمة الذي يدور بين الانفراد الخارج عن الجمهور والنذور أو القلة ، يقال : وشذ الشيء يشذ شذا بمعنى ندر عن جمهوره وانفرد " ، و " نوادر الكلام هي ما شذ وخرج عن الجمهور " [205] ، والظاهر أنها تعود للأول وأمثلة ذلك على الترتيب :

قال : " والمراد بالشاذ هنا الخارج عن القياس " [206] ،وقال:" ولا ينافى ذلك عد الزمخشري لركن يركن من الشواذ ؛ لأن الظاهر أنه أراد الشذوذ بمعنى القلة "[207]، وقال :(**وقرئ: ﴿ فلتفرحوا ﴾** [208] ، **بالتاء خطاباً ، وهو شاذ)** أي قليل [209]، وقال : " **(وقد جاء في الشذوذ)** يريد به الضرورة "[210] .

ثالثاً : استصحاب الحال :

استصحاب الحال : معناه : " إبقاء اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل [211] " ، فمن تمسك بالأصل خرج عن عهده المطالبة بالدليل ، ومن عول عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل لعدوله عن الأصل " [212] .

وقد التزم الطبلاوي ذلك ، فحين قام الدليل على العدول عن الأصل لم يعتبر استصحاب الحال كدليل ، مثال ذلك قوله : " وما احتج به لاسميتها { أي : إذما } وأنها ظرف زمان بمنزلة " متى " من أنها قبل دخول " ما " عليها كانت اسماً ، والأصل عدم التغيير ، أجيب عنه بأن التغيير قد تحقق قطعاً بدليل أنها كانت للماضي فصارت للمستقبل ، فدل على أنها نزع عنها ذلك المعنى البتة ، وأنها بالتركيب مع " ما "

---

(205) انظر : الصحاح و المحكم " شذذ " ،اللسان " شذذ ، " ندر " .
(206) طالع السعد 43 / أ .
(207) السابق 77 / ب .
(208) يونس / 58 .
(209) طالع السعد 214 / ب .
(210) السابق 217 .
(211) الاقتراح / 72 .
(212) الإنصاف 1 / 300 .

صارت حرفاً " [213] .

ومع أن استصحاب الحال من أضعف أدلة الصناعة [214] ، غير أن الطبلاوي قد استند إليه في بعض مسائله ، ومثال ذلك قوله " وإنما رجح { أي بناء المضارع بالمتصل تبنون النسوة } مع معارضته مشابهة الاسم ذلك الاتصال ، لموافقة الأصل من البناء " [215] .

رابعاً : الطبلاوي والعلة :

العلة : ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجاً مؤثراً فيه [216] ، أي أنها علم البحث عن تفسير الظواهر المختلفة ، ومحاولة إبقاء الأسباب التي أدت إلى وجودها على ما هي عليه من أحوال .

والتعليل في العربية قديم من مطلع التصنيف في هذا الفن ، فقد نقل الزجاجي عن الخليل قوله " إن العرب قد نطقت على سجيتها وطباعها ، وعرفت مواقع كلامها ، وقام في عقولها علله وإن لم ينقل ذلك عنها ، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته ، فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته فليأت بها " [217] .

ومنذ تلك الدعوة من الخليل – رحمه الله تعالى – وباب التعليل في العربية مفتوح على مصراعيه ، حتى وجدنا بعض الأئمة يفرد لذلك مؤلفاً خاصاً كالزجاجي في كتابه " الإيضاح في علل النحو " ، والوراق في كتابه " العلل " ،و تجدر الإشارة إلى أن قطربا أول من ألف في ذلك الفن ، فقد ألف كتابه " العلل في النحو " [218] ، كما وجدنا بعضهم يفرد للعلة أبواباً طوالاً في مؤلفاته تولي فيها تصنيفها وتحليلها والدفاع عنها [219] .

([213]) طالع السعد 241 / أ .

([214]) الاقتراح / 72 .

([215]) طالع السعد 205 / ب .

([216]) التعريفات / 134 .

([217]) الإيضاح للزجاجي / 66 .

([218]) انظر : العقد البهي / 92 .

([219]) كابن جني . انظر : الخصائص باب : " ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية 1 / 48 ، باب في تخصيص العلل 144/1 ، باب ذكر الفرق بين العلة الموجبة والعلة المجوزة 1 / 164 ، باب في العلة وعلة العلة 1 / 173 ، باب في الرد على من اعتقد فساد علل النحويين لضعفه هو في نفسه من إحكام العلة 1 / 184 .

إلى أن جاء ابن مضاء القرطبي وأعلن ثورته على العلل الثواني والثوالث فدعا إلى إسقاطها واعتماد علة واحدة هي نطق العرب أو السماع [220].

أما الطبلاوي فكنت قد أشرت [221] إلى أنه كان معنياً بالعلة أيما عناية ، فلم يترك صغيرة ولا كبيرة إلا وعلل لها ، حتى عددت ذلك من سمات الشرح البارزة ، ولا أعيد هنا ما ذكرته هناك ، وإنما ألقي الضوء على بعض العلل التي ذكرها الطبلاوي في طالع السعد .

وقبل أن أشير إلى تلك العلل والتي هي من العلل الثواني والثوالث ، أذكر أن الطبلاوي نبه إلى أن العلة الأولى لأي حكم إنما هو السماع من العرب ، نبه على ذلك على غير مرة من مثل قوله " ليس علة قلبنا { أي التاء طاء بعد حروف الإطباق } إلا السماع من العرب [222] ، ومن علله [223] :

1 – الخفة : ومن أمثلتها تعليله لاستعمال " فعل " في الميزان " أي خفة " فعل " من حيث النطق ، بكون فائه حرفاً شفوياً ، وثقل " جعل " بكون فائه حرفاً مخرجه من وسط اللسان ، وأيضاً الفاء حرف مهموس رخو يجري فيه النفس حال خروجه ، بخلاف الجيم فإنه حرف شديد يحتبس فيه النفس عند خروجه من مخرجه، والخفة مناسبة للكثير الدوران [224].

2 – كثرة الاستعمال : قال : " وترجيحه { أي : فعل } على عمل بكثرة الاستعمال " [225] .

وقال : " والتزموا ذلك { أي : حذف الهمزة من ترين } لكثرة الاستعمال ، حتى لا يجوز استعمال

---

(220) انظر : الرد على النحاة / 127 .

(221) انظر : سمات الشرح .

(222) طالع السعد 229 / ب .

(223) حصر الدينوري في ثمار الصناعة / 135 ، علل العرب في ثلاث وعشرين علة هي : " علة سماع ، وعلة تشبيه ، وعلة استغناء ، وعلة استثقال ، وعلة فرق ، وعلة توكيد ، وعلة تعويض ، وعلة نظير ، وعلة نقيض ، وعلة حمل على المعنى ، وعلة مشاكلة ، وعلة معادلة ، وعلة قرب ومجاورة ، وعلة وجوب وعلة تغليب ، وعلة اختصار ، وعلة تخفيف ، وعلة دلالة حال ، وعلة أصل ، وعلة تحليل ، وعلة إشعار ، وعلة تضاد ، وعلة أولى "

وقد نقلها عنه السيوطي في الاقتراح / 48 وذكر أنها أربع وعشرون بزيادة " علة جواز " ، وظاهر أنه لم يرد لها ذكر في نص الثمار السابق ، وقد اقتصرت في حديثي على ما ورد من علل في شرح الطبلاوي ، على أنه تجد الإشارة إلى أنه قد تحدثت عن بعضها أثناء حديث عن القياس ، فالعلة قد تكون من أدواته .

(224) طالع السعد 62 / أ .

(225) السابق 62 / أ .

الأصل والرجوع إليه إلا لضرورة " [226] .

3 – الثقل : "ولا يخفى أن الخفة علة للصيرورة إلى ملابسها ، والثقل علة عدول عنه ، ومن أمثلة ذلك قوله : " ولا يقال : أحمم لما فيه من الثقل "[227] ، وقوله: " ويؤيده {أي بناء الماضي على الفتح مطلقاً} ظاهر قولهم: إن الضم لا يدخل الفعل لثقله"[228].

4 – التعادل : مثال ذلك قوله : " وكانت حركة ما قبل الياء فيهما { أي في المثنى والجمع } مخالفة لحركة النون للتعادل " [229] .

5 – التجانس : نحو قوله : " قلبت الصاد زايا لتجانس الدال والزاي في الجهر " [230] .

6 – الاستغناء : مثال ذلك " وعلى هذا يكون أبي يأبى بالفتح فيهما من الاستغناء بمضارع فعل عن مضارع آخر ، كما استغنوا بيكاد مضارع كدت بكسر الكاف عن مضارع كدت بضمها " [231] .

7 – المشابهة : نحو قوله : " وقابلوا الواو بالنون لمشابهة النون حروف المد واللين من جهة الخفاء والغنة " [232] .

8 – عدم اللبس : علل لضم الأول وكسر ما قبل الآخر في بناء الثلاثي المجرد للمجهول بقوله : " إذ لو ضم أوله وفتح ما قبل آخره ، أو أبقى أوله على الفتح وسكن ما قبل آخره أشبه وزن الاسم كصرد وسقف ، وأيضاً لو اقتصر على الأول التبس مجهول الماضي بمجهول المضارع في باب الإفعال نحو : أكرم بضم الهمزة فقط ، ولو اقتصر على كسر ما قبل الآخر التبس بالمعلوم في باب علم ، وحينئذ فلابد من تمييزه من المعلوم من الأمرين جميعاً " [233] .

---

(226) السابق 250 / ب .
(227) السابق 101 / ب .
(228) السابق 151 / ب .
(229) السابق 354 / ب .
(230) السابق 169 / أ .
(231) السابق 73 / ب .
(232) طالع السعد 155 / أ .
(233) طالع السعد 168 / أ

9 – المناسبة : قال : " واختصاص المؤنث بالمنون لمناسبتها له لأنها تكون ضميره " [234] .

10 – مراعاة الأصل : قال : فإنه إنما صح { أي بويع وسوير } ليدل على أنه منقلب عما لا يدغم في الياء وهو ألف بايع ، مراعاة للأصل ؛ إذ المشتق مما صح صحيح " [235] .

(234) السابق 155 / ب .

(235) السابق 168 / أ .

المبحث الخامس : مصادره

إن المطالع لطالع السعد يجد صاحبَهُ قد عول في مادته العلمية على كم هائل من المصادر ، والتي دلت بما لا يدع مجالاً للشك أن ثقافة الرجل كانت متعددة الروافد ، أتاحت له تلك المصادر أن يأتي على شرح السعد من جميع جوانبه ، وعلى اختلاف مستويات التحليل ، سواء من ناحية البنية أم الدلالة أم الأسلوب ، وعلى رأسها وفي مقدمتها المستوى الصرفي وهو أساس الكتاب .

وقد تنوعت المصادر عند الطبلاوي على النحو التالي :

أولاً : المصادر النحوية والصرفية :

وهي معينة الأساس ومورده الأول في مادة شرحه ، وتأتي في مقدمتها ما طالته يده من حواش على شرح السعد ؛ إذ إنه في مقدمة شرحه نوه إلى أنه سيجمع في شرحه كل ما وقف عليه مما كتب على السعد حيث قال [236] :" وقد خدمه من الأئمة الجمع الكثير ، فأحببت : جمع ما وقفت عليه من تلك التحقيقات وتهذيب مباني تلك التقريرات".

وقد كان من تلك الحواشي : حاشية ابن قاسم الغزي وحاشيته ناصر الدين اللقاني ، وحاشية كل من ابن قاسم العبادي والنجاري على حاشية اللقاني ، كذا حاشية كمال الدين دده جونكي والتي نقل منها قدراً كبيراً من مادة شرحه ، غير أنه لم يشر إليها كغيرها ، من قريب أو من بعيد ، فكان دائماً ما يتعمد النقل عنها بصيغة التجهيل من نحو :

كما قال بعضهم [237] ، يقال [238] ، قيل [239] ، ومنهم [240] ، ولا أرى سبباً لذلك، اللهم إلا تنافس الأقران ، والذي تحفظ كتب التراث من جرائه مواقف لا تحصى ، تعدى بعضها ما فعله الطبلاوي مع كمال الدين .

---

(236) طالع السعد 2 / أ .

(237) السابق 16 / ب ، 117 / أ ، وقد أفدت ذلك من حاشيته النسخة (ب) مما كتبه عليها الشيخ حسن العطار حيث قال " هذا البعض هو دده أفندي" 23 / ب .

(238) السابق 17 / ب .

(239) السابق 19 / ب ، 32 ، ب .

(240) السابق 27 / ب ، 38 / أ .

ويبدو أن الطبلاوي في ذلك الأمر كان تابعاً لشيخ شيخه ناصر الدين اللقاني فقد فعل الشيء نفسه في حاشيته مع ابن قاسم الغزي ، ونبه الطبلاوي على ذلك غير مرة ، وذلك نحو قول الطبلاوي: " قال الشيخ : وقد أجاب بعضهم بأن مراد هذا المحقق ببعض المواضع ما تكون الباء فيه للتعدية، وهو مردود..وكأنه قصدبذلك الغزى " (241).

كما تجدر الإشارة أيضاً إلى أن بعض النصوص التي نسبها الطبلاوي إلى شيخه العبادي لم أعثر عليها في حاشيته ، ووجدت بعضها في تدريج الأداني (242) وشرح لامية الأفعال لابن إطفيش (243) ، غير أن من الملفت للنظر أن أكثر ما وجدته في تدريج الأداني من تلك النصوص كان منسوباً للطبلاوي ، ولعل السبب في ذلك أن كتب العبادي وحواشيه مجردة بأقلام تلاميذه ، فلعله قد سقطت منهم بعض نصوصها فنقلها صاحب التدريج منسوبة إلى الطبلاوي .

ومن المصادر الصرفية التي كانت زاد الطبلاوي في شرحه ونقل عنها كثيراً شرح الشافية للجاربردي مع حاشيته ابن جماعة عليها، وإن لم ينص على تلك الحاشية صراحة ، فكان يشير إليها بقوله : " وفي بعض حواشيه " (244) .

كما نقل الطبلاوي أيضاً عن مصادر صرفية أخرى منها . غاية التعريف في دراية التصريف للقزويني، وشرح الشافية لركن الدين الاستراباذي،وشرحها للشيخ زكريا الأنصارى ، والممتع في التصريف لابن عصفور وغيرها .

وبما أنه قد مزج الصرف بالنحو في شرحه، فقد كانت المصادر النحوية أيضاً حاضرة في كتابه وبقوة ، ومن أهم ما اعتمد عليه منها: التسهيل وشرحه لابن مالك وشرح الكافية للرضي، والمغني لابن هشام مع حاشية الدماميني والشمني عليه، إلى غير ذلك من مصادره .

ثانياً : المصادر اللغوية :

كان اهتمام الطبلاوي بتفسير نص السعد من ناحية الدلالة – دافعاً للرجوع إلى معجمات اللغة

---

(241) طالع السعد 133 / أ ، وانظر : 100 / ب .
(242) انظر مثلاً : 239 / أ .
(243) السابق 78 / أ .
(244) السابق 69 / ب ، 102 / ب .

للاستعانة بها في ذلك – كذلك كان حرصه على تفسير الغريب من الأبنية التي يمثل بها لقواعده دافعاً أيضاً لذلك ، ومن أهم مصادره اللغوية في شرحه: الصحاح للجوهري ، فقد كان الأساس في تفسيراته التي أوردها مع القاموس المحيط ، إضافة إلى نتف لغوية أخرى من المغرب والتهذيب والمثلث لابن مالك وغيرها من كتب اللغة .

ثالثاً المصادر البلاغية :

ذكرت في السمات العامة للشرح أن الطبلاوي كان معيناً ببيان نظم كلام السعد من الوجهة البلاغية ، قاده ذلك لبعض الاستطرادات والاختيارات والتنبيهات البلاغية التي اعتمد فيها أيضاً على مجموعة من المصادر له ولغيره من العلماء ، فمن مصنفاته التي اعتمد عليها وأحال عليها في شرحه منظومته في الاستعارات مع شرحها ، كما كان شرح السيد الشر يف للمفتاح مصدراً مهما للطبلاوي ليس فقط بلاغياً وإنما استعان به في كثير من مسائله النحوية والصرفية وفي تعريف كثير من مصطلحاته، ومن مصادره البلاغية أيضاً شرح المفتاح للسعد والمطول له ، وبعض من حواشي المفتاح والمطول وغيرها .

رابعاً : مصادر التفسير :

كما كان لكتب التفسير – أيضاً – حظوة كبيرة لدى الطبلاوي ، خاصة التي تعتمد اللغة كركيزة في التأويل والتخريج، وأهم كتاب منها كان له المقام الأول عنده هو الكشاف وحواشيه للسعد والسيد الشريف والجاربردي والطيبي والرازي والمفتي، ويأتي من بعده تفسير البيضاوي وحاشية سعدي جلبي عليه إضافة إلى ما نقله عن البحر المحيط والدر المصون وغيرها .

خامساً : المصادر المنطقية :

كما كان للمصادر المنطقية حضور واضح في طالع السعد ، بدا ذلك من خلال النقول والاستطرادات المنطقية والتي كان معظمها يصب في غير صالح الغرض الرئيس للكتاب ، ومن هذه المصادر : تهذيب المنطق والكلام والشمسية وشرحها للسعد ، وحاشيتي السيد على القطب والمطالع ، وشرح الدواني للتهذيب وغيرها من المصادر.

سادساً : مصادر أخرى :

كما كان هناك مصادر أخرى اعتمد عليها الطبلاوي في طالع السعد إلا أنها لم تكن من التأثير والمساحة ما للمصادر السابقة ، فهناك كتب العقائد كشرح العقائد النسفية ، وشرح المقاصد وكلاهما للتفتازاني ، وتعليق الفرائد للطبلاوي .

كما نقل عن مصادر أصول الفقه كحاشية السيد على العضد ، نقل منها أكثر من مرة ، كذلك المحصول للرازي وجمع الجوامع للسبكي وشرح المحلى عليه .

ومن كتب الأدب نقل عن مجمع الأمثال والسامي وكلاهما للميداني ، كما نقل عن شرح الحماسة للمرزوقي والمثل السائر لابن الأثير ، ومن كتب القراءات أشار إلى الحجة للفارسي ، ومن كتب علم الوضع نقل مرة واحدة عن كل من شرح الرسالة الوضعية للسمرقندي ، وشرحها لعصام الدين الإسفراييني .

مما سبق يؤكد ما ذكرته في بداية ا لمبحث وأشرت إليه سلفاً من تعدد الروافد التي استقى منها الطبلاوي مادة شرحه ، حتى أضحى موسوعة تغني من أراد أن يقرأ معظم ما كتب حول شرح السعد .

المبحث السادس

أثره في الخالفين

كما كان طالع السعد للطبلاوي وعاء لآراء السابقين ومذاهبهم ، كان كذلك مورداً ومنهلاً للاحقيه ، أفادوا منه وعولوا عليه ، قال المحبي عن الطبلاوي [245] ، "وألف المؤلفات السنية ، ورزق السعادة منها ، فانتشرت واجتهد الناس في تحصيلها، وسارت بها الركبان" .

وممن نقل عن الطبلاوي الشيخ حسن العطار في شرحه على لامية الأفعال لابن مالك ، نقل عنه في ثلاثة مواضع: منها .

قوله : " وقوله : والتاء عوض –أي عن الياء أو الواو– ؛ إذ لا يجمع بين العوض والمعوض عنه ،قاله الناصر الطبلاوي في شرح تصريف العزي" [246].

– وقوله : " قال الناصر الطبلاوي : ولا ثالث لهما ، وإنما جعلا فرعين ؛ لأن مفعلاً بكسرتين غير موجود في كلامهم ، كما أنه بضمتين كذلك " [247] .

وممن نقل عنه – أيضاً – محمد بن إطفيش في شرح لامية الأفعال في مواطن كثيرة منها :

–قوله : " قال الطبلاوي : لعدم صحة تصغيره على لفظه ، بل صغر على لفظ مفرده ، وذلك شأن اسم الجنس الجمعي ، ولعدم صحة كونه تمييزا لباب خمسة عشر الذي لا يميز إلا بمفرد ، واسم الجنس يصدق بالمفرد " [248] .

وكذلك كان الطبلاوي مصدراً رئيسًا للشيخ عبد الحق الجاوي فيكتابه " تدريج الأداني" ، قال في خطبة كتابه: " استمددت فيه من حاشية الناصر اللقاني وشرح المنصور الطبلاوي .... وغيرها كما ستراه منصوصاً ، وأغلب تسويدي هذا الموضوع من الأولتين " [249] .

---

(245) خلاصة الأثر 3 / 386 .
(246) شرح اللامية للعطار / 156 ، والنص في طالع السعد 21 / ب .
(247) شرح اللامية للعطار / 486 ، والنص في طالع السعد 457 / ب .
(248) شرح اللامية لابن إطفيش 1 / 121 ، والنص في طالع السعد 21 / ب .
(249) تدريج الأداني / 2 .

المبحث السابع

الاختيارات والاعتراضات

الحديث عن اختيارات الطبلاوي واعتراضاته يدور في محاور عدة منها :

أولاً : مصطلحاته

فقد تنوعت مصطلحاته وألفاظه التي اختار بها أو رجح رأياً على رأي ، أورد بها رأياً معيناً على النحو التالي :

أ – الاختيارت :

1– الأصح [250] وهو أكثر مصطلحاته استعمالاً. 2 – المختار [251] . 3 – المشهور [252] .
4– الأولى [253] . 5 – الظاهر [254] .6 – التأييد [255]. 7 – الأفصح [256] .8– الترجيح [257].
9 – الصحيح [258] . 10– أقوى [259] .

تلك هي المصطلحات أو الألفاظ التي استخدمها الطبلاوي للتعبير عن اختياره أو ترجيحه رأياً على آخر ، إلا أنه في بعض أحواله قد يختار اختياراً سكوتياً بأن يذكر الرأي الراجح عنده دون أن يشير إلى الخلاف ، من ذلك قوله " فعلل مصدره على فعللة وفعلال ، والأول قياس والثاني سماع [260] " مع أنه

---

(250) طالع السعد 168 / أ ، 180 / أ ، 189 / ب وغيرها .
(251) السابق 4 / 2 ، 155 / 2 .
(252) السابق 6 / 2 .
(253) السابق 39 / أ .
(254) السابق 94 / أ .
(255) السابق 151 / ب .
(256) السابق 169 / ب .
(257) السابق 208 / أ .
(258) السابق 213 / أ .
(259) السابق 239 / ب .
(260) السابق 81 / ب .

معروف أن هناك رأياً يقول بالقياس مطلقاً فيهما [261] .

ب – اعتراضاته :

وكما تنوعت ألفاظه ومصطلحاته في الاختيارات تنوعت كذلك في الاعتراضات على النحو التالي :

1 – الاعتراض [262] . 2 – التكلف [263] . 3 – فيه نظر [264] .

4 – التوهم [265] . 5 – النفي [266] . 6 – خلاف الصحيح [267] .

7 – المناقشة [268] . 8 – التعسف [269] . 9 – الرد [270] .

10 – الضعف [271] . 11 – الاستبعاد [272] .12 – التجوز [273] .

13 – غير نافع [274].

ثانياً : أدلته :

ساق الطبلاوي اختيارته واعتراضاته في أغلب أحواله مدعومة بالدليل ، ومن أدلته ما يلي :

أ – الاستدلال بالقياس والسماع معا :

---

(261) انظر : شرح ابن الناظم على الألفية / 437 ، شرح الأشموني 2 / 466 .
(262) طالع السعد 6 / أ .
(263) السابق 6 / أ ، 158 / أ .
(264) السابق 171 / أ .
(265) السابق 74 / أ .
(266) السابق 105 / ب .
(267) السابق 106 / ب .
(268) السابق 106 / ب .
(269) السابق : 136 / ب .
(270) السابق 241 / أ .
(271) السابق 218 / ب .
(272) السابق 258 / أ .
(273) السابق 265 / أ .
(274) السابق286 / أ .

وهو من أقوى الأدلة التي يمكن أن يرتكز عليها الصرفي خاصة واللغوي عامة في إثبات أحكامه وتأكيدها ، وإلا فماذا يطلب بعد أن يكون الحكم الصرفي جارياً على سنن القياس ، ومعضداً بسماع فصيح عن العرب ، والأمثلة على ذلك في الشرح كثيرة ، منها :

قوله " وتخصيصه في الشافية ذلك { أي : عدم وقوع الألف حشواً للإلحاق } بالاسم خلاف الصحيح ، ومما يرده قول العرب ، تضام القوام ونحوه فأدغموا ، ولو كان ملحقاً لم يجز إدغامه ، كما لم يجز إدغام مثل : جلبب" (275) .

ب – استدلاله بالسماع فقط :

معلوم أن اللغة بنت السماع ، فإذا ثبت السماع الصحيح لا يسع أحداً رده ، وإن كان قليلاً ، وقد صرح الطبلاوي بذلك حيث قال : " وقصر الساكنة على الفعل بالإضافة إلى الاسم لا مطلقاً ؛ لدخولها في الحرف نحو : ثمت وربت بالإسكان ، على أن هذا مع قلته لا يرد " (276) .

هذا وقد بني الطبلاوي غالب أحكامه في اختياراته واعتراضاته على السماع ، ومن أمثلة ذلك :

قوله : " قد حكم في المغنى تبعاً لما حكاه صاحب القاموس عن السيرافي أن استعمال ذلك لحن ، والمختار جوازه ، وفي المفصل حكاية لا غير ، وليس غير ، ومشى عليه ابن الحاجب " وتابعه عليه شارحو كلامه ، واستشهد ابن مالك في باب القسم من شرح التسهيل على جوازه يقول :

جواباً به تنجو اعتمد فورينا .·. لعن عمل أسلفت لا غير تُسأل" (277) ،

جـ – استدلاله بالقياس :

سلف الحديث عن القياس وأهميته وأنواعه واحتفال العلماء به ومن بعدهم الطبلاوي ، وأذكر هنا أن القياس كان أحد أدلته في اختياراته واعتراضه ، وأحياناً كان يستند إليه منفرداً ، وأمثلة ذلك كثرة منها :

"وقوله (**علك**) أصله لعلك عند الأكثر ، وهو أقوى من دعوى زيادتها لأن الزيادة تصرف ، والحرف لا يتصرف فيه ،ولأنه وضع للاختصار والزيادة تنافيه، فمجيئها بغير لام إما لغة على ما هو المشهور ، أو

---

(275) طالع السعد 106 / ب .
(276) السابق 152 / ب .
(277) طالع السعد 155 / ب .

علـى حـذف حـرف أصـلي؛ لأن الحـذف مـن جـنس الاختصـار ، فكـان أولـى مـن الزيـادة" [278].

د – الاستدلال بانعدام النظير :

وهو من الأدلة التي اعتمد عليها أيضاً في أحكامه ، مثال ذلك :

قولـه " فهـي { أي تـوراة } فوعلـة ، مـن وري الزنـد ، وتـوأم عنـد الخليـل ، كمـا نقلـه الجـوهري وتـولج لموضـع يدخلـه الـوحش علـى الأصـح ، وهـو مـذهب الخليـل وسـيبويه ؛ لأنـك لا تكـاد نجـد " تفعـل " اسـما ، فوزنهما فوعل " [279] .

هـ – الاستدلال بالنظير :

فكما استدل بانعدام النظير ، استدل أيضاً بوجود النظير مثال ذلك :

قوله : " وما احتج به لإسميتها { أي إذ ما } وأنها ظرف زمان بمنزلة " متى " من أنها قبل دخول " ما " عليها كانت اسما ، والأصل عدم التغيير .

أجيب عنه بأن التغيير قد تحقق قطعاً بدليل أنها بالتركيب مع " ما " صارت حرفاً ، ونظير ذلك أنهم لما ركبوا " حب " مع " ذا " فقالوا : حبذا زيد ، بطل معنى " حب " من الفعلية ، وصارت مع " ذا " جزء كلمة ، وصار حبذا كلها اسم بالتركيب، وخرجت عن أصل وضعها بالكلية " [280] .

و – استصحاب الحال :

ومع أنه من أضعف أدلة الصناعة ، إلا أن الطبلاوي قد استند إليه أيضاً في أحكامه ، وقد سلف الحديث عن ذلك مع أمثلته [281] .

ز – السبر والتقسيم :

ومعناه كما يقول السيوطي [282] " أن يذكر الوجوه المحتملة ، ثم يسبرها ، أي : يختبر ما يصلح

([278]) السابق 239 / ب .
([279]) طالع السعد 79 / ب ، 180 / أ .
([280]) السابق 203 / أ .
([281]) انظر : ص .
([282]) الاقتراح59

، وينفي ما عداه بطريقة " ومن أمثلة ذلك .

قوله :" **(وفتحوا ما قبل الياء في المثنى وكسروه في الجمع فرقاً بينهما)** فإن قلت : الفرق يحصل بالعكس ، قلت : لوحظ مع ذلك وجودها فيه قبل الإعراب ، وكثرة دوران المثنى ؛ لعمومه لشموله العاقل وغيره ، المذكر والمؤنث ، واختصاص الجمع بالمذكر العاقل ، فناسب التخفيف بالفتحة فلم يبق إلا الكسر ؛ لعسر الضم قبل الياء فجعل للجمع " (283) .

ثالثاً : منهجه في اختياراته واعتراضاته وأحكامه :

أما عن منهجه الذي يمكن أن نتلمسه له من خلال اختياراته واعتراضاته وأحكامه فيمكن أن نلخصه فيما يلي :

1 – لا يرد مذهبًا بمذهب :

صرح بذلك حيث قال : " واعترض أولاً بأنه لا يلزم على تقدير تأخر الحال رجوع الضمير لمتأخر لفظاً ورتبة ، وهو ممنوع عند أبي حيان مطلقاً ، وفيه نظر ؛ إذ لا يعترض بمذهبه على مذهب غيره ، لجوازه عند غيره على تقدير التقديم ، كما في : ضرب زيداً غلامه " (284) .

الأصل مقدم :

نرى ذلك في اعتراضه على جعل " أن " مؤكدة لكي في نحو : جئت لكي أن تكرمني بقوله " فلو جعلت مؤكدة لكي لكانت هي الناصبة ، فيقدم الفرع على الأصل، ولأن ما كان أصلاً في بابه لا يكون مؤكدا لغيرة " (285) .

وصرح بذلك – أيضاً – حيث قال " قدمه – أي فعل – ؛ لأنه مشتمل على حركة هي أخف من حركة أخوية ، فيكون أصلاً بالنسبة إليهما ، والأصل أولى بالتقديم " (286) .

3 – قطعية الدليل :

---

(283) طالع السعد 254 / ب .
(284) السابق 11 / أ .
(285) السابق 208 / أ .
(286) طالع السعد 66 / أ .

أشار إلى ذلك بقوله " الأصل في باب " أفعل " عدم المطاعة ، فما أوهم منه المطاوعة وأمكن إخراجه عنها بالمحمل الصحيح لا يجعل منها موافقة للأصل، والدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال" (287).

4 – الحمل على الوجه الأقوى :

فإذا كان في المسألة وجهان ، واختار أحدهما فلابد لهذا الوجه أن يكون أقوى قياساً من الوجه الآخر ، ومن ذلك :

قوله " (**علك**) أصله لعلك عند الأكثر، وهو أقوى من دعوى زيادتها؛ لأن الزيادة تصرف، والحرف لا يتصرف فيه، ولأنه وضع للاختصار، والزيادة تنافيه" (288).

وقوله " (**قال الله – تعالى – ﴿ قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة ﴾**(289) ، **والحق أنه جواب الأمر**) وهو : " قل " ، فيكون جواب الشرط في التحقيق ، وليس مجزوما باللام محذوفة ؛ لضعف إضمار الجازم " (290) .

5 – الموضوعية :

بمعنى أنه كان لا يختار لمجرد الاختيار ، أو يعترض لمجرد الاعتراض ، بل كان موضوعياً في كل ، دليل ذلك أنه إذا رأى أي نقد يوجه لرأي مخالفه ووجد أن ذلك النقد غير ملزم ، أو يمكن تأويله أو تخريجه على وجه لا يلزم مخالفه ، ذكر ذلك دون غضاضة من ذلك قوله " فإن قيل : مما يرد مذهبهم – أعني الكوفيين – بأن الكسائي إمامهم يقول بأن حرف المضارعة هو علة الإعراب ، وقد انتفى في الأمر ، فيجب انتفاء الإعراب . أجيب بجواز الاعتماد على التقدير كما في أكثر العوامل " (291) .

رابعاً : اتجاهه النحوي :

---

(287) طالع السعد 82 / أ .
(288) السابق 239 / ب .
(289) إبراهيم / 31 .
(290) طالع السعد 218 / ب .
(291) طالع السعد 215 / ب .

من الصعب بل من غير المنطقي أن ننحو بالطبلاوي نحو أي من المذاهب النحوية المشهورة بأن نقول مثلاً : إنه كان بصري النزعة أو كان كوفياً أو كان يجمع بين النزعتين أو ما شابه ذلك ؛ لأن الطبلاوي في مصنفاته – غالباً – ما يدور حول آراء مشايخه أو مشايخهم ونقولهم عن العلماء ، وتناول مصنفاتهم ، كما لا يمكن أن نقول : إنه كان صاحب اتجاه تفرد به تميز بالتجديد واستنباط القواعد .

كما أن المسائل التي ذكر فيها خلافاً بين البصريين والكوفيين ، أو يمكن إرجاع الخلاف فيها إلى خلاف مذهبي بين المدرستين – مسائل قليلة ، أيد في بعضها المذهب البصري ، وأيد في الأخرى المذهب الكوفي .

مثال الأولى قوله " (**وهو**) أي أمر المخاطب (**مبني**) على مذهب البصريين وهو الصحيح " ([292]) ، ومثال الأخرى قوله " (**علك**) أصله لعلك عند الأكثر وهو أقوى من دعوى زيادتها ؛ لأن الزيادة تصرف ، والحرف لا يتصرف فيه " ([293]) .

لكن ما أستطيع قوله عن يقين راسخ وبعد معايشة تامة له ، أنه كان عالماً موسوعي الاطلاع ، قرأ وناقش ، وحاور وصنف ، مغلفاً ذلك كله بشخصية واعية مؤثرة ، وذلك واضح في مصنفاته التي بين أيدينا وضوح الشمس في ضحاها والقمر إذا تلاها ، والنهار إذا جلاها .

([292]) طالع السعد 213 / أ .

([293]) السابق 239 / ب .

المبحث الثامن

بعض الهَنَات في الشرح

ليس الغرض من هذا المبحث كشف عورات هذا المؤلف ، أو الانتقاص من جهد مؤلفه ، فذلك لم يخطر ببال الباحث على الإطلاق ؛ وذلك للإيمان الكامل بأن هؤلاء القوم أخلصوا للعلم أكثر منا ؛ وآية إخلاصهم أننا نقتات على مؤلفاتهم ، ونقنع باجترار نتاج عقولهم في علوم تمثلوها، وبرزوا فيها ، مع ضعف الوسيلة التي لا تمثل عشراً أو نصف العشر مما مكنتنا منه المدنية في العصر الحاضر ، فصرنا بعدهم نرتب وننظم ، ونقدم ونؤخر ، نختصر ونفسر ، نحقق ونوثق ، نناقش ونحاور ، ندور في محيط علوم قائمة بالفعل ، ولا ننشئ علوماً من عدم ، وهذا جوهر الفرق بين ما عملوا ، وما نظن أنا نعمل [294] .

لكنها الطبيعة السليمة وإحقاق الحق ، فالله – تبارك وتعالى – قد أبى أن يكون الكمال لغير كتابه الكريم ، ومما رأيت في الشرح من ملاحظات :

أولاً : عدم الدقة في نسبة الآثار :

فعل ذلك مرة واحدة حين قال : " وقوله . صلى الله عليه وسلم . : " اللهم أبدلني بهم خيراً منهم ، وأبدلهم بي شراً " [295] ، وهذا أثر مروي عن علي بن أبي طالب – كرم الله وجهه – ، وليس حديثاً عن النبي . صلى الله عليه وسلم . .

ثانياً : الإبهام في النقل :

أشرت آنفاً إلى أنه من أهم سمات الشرح – الميل إلى التحقيق بمعناه الحالي ، وكان من أبرز أدواته عنده – التوثيق ، لكنه في بعض أحيانه ينقل بصيغ الإبهام من نحو ، وفي بعض حواشيه [296] ، وفي بعض حواشي الجاربردي [297] ، وفي شرح المفصل [298] ، وغير ذلك .

---

(294) كتب خلق الإنسان / 137 .
(295) طالع السعد 3 / أ .
(296) السابق 93 / أ .
(297) السابق 98 / أ .
(298) السابق 93 / أ .

ثالثاً : الخلط في النصوص :

فعل ذلك عند قوله " وذكر من ذلك { أي من المطاوع } ابن مالك : ظأرت الناقة على حوار غيرها فأظأرت ، أي : عطفتها عليه فانعطفت ، وشنقت البعير أي : استوقفته بجذب زمامه فأشنق ، ونسلت ريش الطائر فأنسل سقط ، ونزفت البئر قاصر فأنزفت أي : ذهب ماؤها ، ومريت الناقة بالمسح فأمرت ، در لبنها ، فاحفظه [299] .

نقل النص كاملاً عن ابن مالك ، وليس كذلك وإنما هما نصان أحدهما لابن مالك والآخر لأبي حيان ، كما وضحته في موضعه [300] .

رابعاً : النقل دون إشارة :

فعل ذلك كثيرا مع شيخه العبادي ، وجعلت ذلك من المآخذ عليه لأنه دأب على الإحالة عندما يريد النقل عنه ، ومن أمثلة النقل دون إشارة قوله " وفي تخصيصه {أي الشيخ اللقاني} الإشكال بأبهى دون أروى نظر ؛ لأن المراد بأروى الزهر : الكلام المخصوص ، والحمد ليس كلاماً ، بل يحصل به ، فلابد من حذف المضاف، أي عبارات حمد الله – تعالى – " [301]

وفعل ذلك أيضاًمع الغزي ومن أمثلته قوله : " وقد يعرف الشيء بالقياس إلى علة واحدة أو علتين أو ثالث علل ، وإذا عرف بالعلل الأربع كان ذلك أكمل من باقي الأقسام ، فالعلة المادية هي : ما معه ذلك المركب بالقوة .. " [302] .

خامساً : طول الاستطرادات :

أشرت – قبل ذلك – إلى أن كثرة الاستطرادات من سمات الطبلاوي في شرحه ، إذا أن ما أعين عليه منها هي طول الاستنطرادات إلى حد قد ينسى القارئ النقطة محل الحديث ، ولولا خشية الإطالة لمثلت

([299]) طالع السعد 89 / أ.

([300]) انظر : ص .

([301]) طالع السعد 5 / أ .

([302]) السابق 34 / أ .

لواحد من تلك الاستطرادات [303].

سادساً : عدم الدقة في نسبة الرأي :

ومن أمثلة ذلك " وعبارة الجاربردي : ومت تموت ، ودمت بكسر الميم والدال؛ لأنه جاء مت تموت ، ومت تمات ، ودمت تدوم ، ودمت تدام [304] .

والنص ليس للجاربردي ، وإنما هو لابن جماعة في حاشيته على شرح الجاربردي للشافية [305] .

(303) انظر على سبيل المثال : 14 / أ ، 178 / ب .

(304) طالع السعد 78 / ب .

(305) انظر حاشية ابن جماعة / 57 .

﴿ الخاتمة ﴾

الحمد لله الذي بنعمته تم الصالحات .

وبعـد،،

فبعد هذا التطواف المبارك بين جنبات كتاب طالع السعد للشيخ منصور الطبلاوي – رحمه الله تعالى – ، خلص البحث إلى نتائج كثيرة ، أهمها :

أولاً : على الرغم من حالة الضعف والركود التي عاشتها الأمة في فترة الحكم العثماني في مختلف نواحي الحياة ، ومنها الحياة العلمية ، إلا أنا لم نعدم وجود أفراد أجادوا في التصنيف ترتيباً وتقريباً ، وحاولوا – ما وسعهم ذلك – أن يحافظوا على ما وصل إلى أيديهم من ما بقى من تراث الأمة.

ثانياً : علم التحقيق علم أصيل في العربية ، وليس علماً وافداً أربابه المستشرقون كما يروج لذلك كثيرون ، وقد وجدنا آثاراً فيه عند الطبلاوي .

ثالثاً : اتسمت ثقافة الطبلاوي – كما بدا من شرحه بالشمول لمعظم العلوم النظرية التي كانت قائمة في عصره ، كما اتسمت بالاتساع من خلال ذلك الكم الهائل من المعلومات وأقوال العلماء والاعتراضات والردود ، وبالعمق الذي بدا في تمثل آراء العلماء والنظر فيها بعين الناقد البصير.

رابعًا : لم يترك الطبلاوي شيئاً يمكن أن يعين على فهم نص السعد إلا واستعان به .

خامساً : كان الطبلاوي تقليدياً في استشهاده ، فاستشهد بالقرآن والقراءات سبعية كانت أو عشرية ، أو شاذة ، كما أيد ابن مالك في استشهاده بالحديث ورد قول أبي حيان في ذلك ، كما استشهد بالشعر والأمثال ، وزاد عن سابقيه الاستشهاد بكلام الثقات من المصنفين .

سادساً : لم يترك الطبلاوي – في شرحه – حكما إلا وعلل له ، كما عني بالتقسيم والتفريع ؛ رغبة منه في ضبط القاعدة .

سابعاً : تنوعت مصادر الطبلاوي بين اللغة والنحو والصرف والبلاغة والمنطق وعلم الوضع والكلام ، وكان ذلك نتيجة لثقافته الموسوعية .

ثامنًا: ذكرَ الطبلاوي كثيرًا من القواعد والأصول العامة التي تعينه على إبراز رأيه وترجيح قياسه .

عاشراً : بدت في الشرح بعض الهنات التي لا تنقص أبداً من قدر المؤلف ، كالخطأ في الحديث ، أو النقل ، أو نسبة الآراء ، أو غير ذلك .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

قائمة المصادر

أولاً : المخطوطات والرسائل

1- التذييل والتكميل لأبي حيان – رسالة دكتوراه (الجزء الثاني) – تح : د / السيد تقي عبد السيد – كلية اللغة العربية بالقاهرة – لغويات .

2- التذييل والتكميل لأبي حيان – رسالة دكتوراه (الجزء السادس) – تح : د / عبد الحميد محمود الوكيل – كلية اللغة العربية بالقاهرة – لغويات .

3- شرح الطبلاوي على منظومته في البيان – مخطوط بالمكتبة الأزهرية تحت رقم 1775 عروسي / 42507 .

4- شرح لامية الأفعال للعطار ، رسالة ماجستير – تح : محمد الشحات مصباح – كلية اللغة العربية بالمنصورة – لغويات .

5- العقود الجوهرية في حل ألفاظ شرح الأزهرية (الجزء الأول) رسالة ماجستير – تح : خالد عبده الشربيني – كلية اللغة العربية بالمنصورة – لغويات .

6- العقود الجوهرية في حل ألفاظ شرح الأزهرية (الجزء الثاني) رسالة ماجستير – تح : محمد السيد بردع – كلية اللغة العربية بالمنصورة – لغويات .

ثانياً : المراجع المطبوعة :

7- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر للبناء الدمياطي – تح : أنس مهرة – ط : دار الكتب العلمية – الأولى – 1419 هـ – 1998م .

8- أثر القرآن والقراءات في النحو العربي – د / محمد سمير نجيب – ط : دار الكتب الثقافية .

9- الاستشهاد والاحتجاج باللغة : د / محمد عيد – ط : عالم الكتب – الثالثة – 1988م .

10- الاستغناء في الاستثناء للقرافي – تح / محمد عبد القادر عطا – ط : دار الكتب العلمية – الأولى – 1406هـ – 1986م ت.

11- الأصول في النحو لابن السراج – تح : عبد الحسين الفتلي – ط : مؤسسة الرسالة – الثانية – 1407 هـ – 1987م .

12- الأعلام للزركلي – ط : دار العلم للملايين – السادسة – 1984م .

13- الاقتراح للسيوطي – ط : دار المعارف – حلب – سوريا .

14- إنباه الرواة للقفطي – تح : محمد أبو الفضل إبراهيم – ط : دار الكتب المصرية .

15- الإيضاح في علل النحو للزجاجي – تح : د / مازن المبارك – ط : دار النفائس .
16- إيضاح المكنون لإسماعيل باشا البغدادي – بدون .
17- بغية الوعاة للسيوطي – تح : محمد أبو الفضل إبراهيم – ط : دار الفكر – الثانية – 1399هـ – 1979م .
18- البيان في غريب إعراب القرآن للأنباري – تح : د / طه عبد الحميد طه – 1400هـ – 1980م .
19- تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي – مصورة – دار مكتبة الحياة – بيروت – عن ط : الخيرية بمصر – 1306هـ .
20- تاريخ الأدب العربي لبروكلمان – ترجمة : نخبة من الأساتذة – ط : الهيئة المصرية العامة للكتاب .
21- تحقيق النصوص في التراث اللغوي : أ . د / أحمد السواحلي – ط : التركي – الأولى – 1422هـ .
22- تدريج الأداني للشيخ عبد الحق الجاوي – ط : دار إحياء الكتب العربية – عيسى البابي الحلبي – 1348هـ .
23- التعريفات للجرجاني – ط : مصطفى البابي الحلبي – 1357هـ- 1938م.
24- تهذيب اللغة للأزهري – تح : مجموعة من العلماء – مطابع سجل العرب بالقاهرة .
25- ثمار الصناعة للدينوري – تح : د / محمد خالد الفاضل – ط : جامعة الإمام محمد بن سعود – 1411هـ – 1991م .
26- حاشية ابن جماعة على شرح الشافية للجاربردي – ط : عالم الكتب – بيروت – بدون .
27- الاحتجاج بالشعر في اللغة : د / محمد حسن جبل – ط : دار الفكر العربي – 1977م .
28- خزانة الأدب للبغدادي – تح : عبد السلام هارون – ط : الهيئة المصرية العامة للكتاب – 1397هـ – 1997م .
29- الخصائص لابن جني – تح : محمد علي النجار – ط : المكتبة العلمية – بدون .
30- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر للمحبي – ط : دار صادر – بدون .
31- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر – ط : دار الجيل – بدون .
32- دور نحاة القرن العاشر الهجري في حفظ التراث النحوي، د/ أحمد عبد الراضي، ط: مكتبة الثقافة الدينية، د ت.
33- الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي – تح : د / محمد إبراهيم البنا – ط : دار الاعتصام – الأولى 1399هـ – 1979م .
34- سر صناعة الإعراب لابن جني – تح : د / حسن هنداوي – ط : دار القلم – الأولى – 1405هـ –

1985م .
35- شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي – ط: دار إحياء التراث العربي – بدون.
36- شرح التسهيل لابن مالك – تح : عبد الرحمن السيد ، د / محمد بدوي المختون – ط : دار هجر – الأولى – 1410هـ – 1990م .
37- شرح الجمل لابن عصفور – تح : د / صاحب أبو جناح – ط : عالم الكتب – الأولى – 1419هـ – 1999م .
38- شرح لامية الأفعال لابن إطفيش – ط : وزارة التراث القومي والثقافة بسلطنة عمان – 1407هـ – 1986م .
39- شرح مختصر التصريف العزي للتفتازاني – تح : د / عبد العال سالم مكرم – ط : المكتبة الأزهرية – الثانية – 1417هـ – 1997م .
40- شرح المفصل لابن يعيش – ط : مكتبة المتنبي – بدون .
41- الصحاح للجوهري – تح : أحمد عبد الغفور عطا – ط : دار العلم للملايين – بدون .
42- ضرائر الشعر لابن عصفور – تح : خليل عمران المنصور – ط : دار الكتب العلمية – الأولى – 1420هـ – 1999م .
43- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر للسيد محمود شكري الألوسي – شرح : محمد بهجة الأثري – ط : دار الآفاق العربية – الأولى – 1418هـ – 1980م .
44- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع للسخاوي، ط: منشورات دار مكتبة الحياة – بيروت، د ت.
45- العسكريات لأبي علي الفارسي – تح : د / محمد الشاطر أحمد – ط : المدني – الأولى – 1403هـ – 1982م .
46- العقد البهي في ظواهر التصنيف النحوي: دراسة تاريخية، تحليلية، وصفية، نقدية، د/ المتولي الدميري، ط: وكالة الشروق للدعاية والاعلان،، 1993م.
47- عنقود الزواهر في الصرف لعلاء الدين القوشجي – تح : د / أحمد عفيفي – ط : دار الكتب المصرية – الأولى – 1421 هـ – 2000م .
48- القياس في اللغة العربية : د / محمد حسن عبد العزيز – ط : دار الفكر العربي – 1415هـ – 1995م .
49- الكتاب لسيبويه – تح : عبد السلام هارون – ط : دار الجيل – الأولى – بدون .
50- كتب خلق الإنسان – دراسة توثيقية لغوية مقارنة – د / أحمد السواحلي – الأولى – 1422هـ – 2001م – ط : مطبعة التركي .

51- كشف الظنون لحاجي خليفة – بدون بيانات .
52- لسان العرب لابن منظور – ط : دار المعارف – تح : نخبة من العلماء .
53- المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده – تح : عبد الحميد هنداوي – ط : دار الكتب العلمية – الأولى – 1421هـ – 2000م .
54- مدرسة الكوفة : د / مهدي المخزومي – ط : دار الرائد العربي – الثالثة – 1406هـ – 1986م .
55- معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة – ط : دار إحياء التراث العربي .
56- مغني اللبيب بحاشية الدسوقي – ط : دار السلام – الأولى – 1422هـ – 2002م .
57- المفصل للزمخشري – ط : دار الجيل – الثانية – بدون .
58- الممتع لابن عصفور – تح : د / فخر الدين قباوة – ط : دار الآفاق الجديدة – الرابعة – 1399هـ – 1979م .
59- المنصف لابن جني – تح : محمد عبد القادر عطا – ط : دار الكتب العلمية – الأولى – 1419هـ – 1999م .
60- مواقف النحاة من القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع الهجري : د / شعبان صلاح – ط : دار غريب – 2005م .
61- نشأة النحو للطنطاوي – ط : دار المنار – 1412هـ – 1991م .
62- النكت للأعلم الشنتمري – تح : زهير عبد المحسين سلطان – ط : معهد المخطوطات – الأولى – 1407هـ – 1987م .
63- هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي – بدون .
64- همع الهوامع للسيوطي – تح : د / عبد الحميد هنداوي – ط : المكتبة التوفيقية .